

السيد الرئيس:

والحالة هذه، أعطي الكلمة للفريق الثاني في الترتيب وهو فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد السادة أعضاء الفريق المحترم. تفضل السي كريم.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وعدم، السيد الرئيس، المغاربة في إطار برنامجكم الحكومي باقتصاد وطني متنوع وتنافسي ضامن لتحقيق إقلاع اقتصادي، ومنتج لفرص الشغل وقادر على محاربة الفقر والهشاشة وحماية القدرة الشرائية للمواطنين، لكن للأسف وفي ظل التزايد السريع لنسب البطالة وتنامي حدة الاحتجاجات الاجتماعية في البلد، أسألكم، السيد الرئيس، عن مدى نجاعة هذه السياسة في تحقيق الوعود التي أعطيتها للمواطنين؟ وما هي الحلول البديلة التي وضعتموها من أجل تجاوز هذه الأوضاع؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأعود الآن إلى الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية المحترم لطرح سؤاله في المحور الأول، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

سؤالي سينحصر خصيصا في التشغيل ومحاربة البطالة ومحاربة الهشاشة، وأظن أنكم ستوضحون ما نطمح ويطمح الشعب المغربي إليه. شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية المحترم.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسألكم حول سياسة التشغيل المعتمدة في برنامجكم الحكومي، وحول تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين وحول برامجكم لمحاربة الفقر؟

محضر الجلسة الخامسة والتسعين

التاريخ: الأربعاء 12 رمضان 1438هـ (7 يونيو 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان واحد وخمسون دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية عشرة والدقيقة السابعة زوالا.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوعين:

المحور الأول: "نجاعة سياسات التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية للمواطنين".

المحور الثاني: "استراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغاوية".

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، يخصص مجلس المستشارين هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم حول موضوعين:

- الأول، يتعلق بنجاعة سياسات التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية للمواطنين؛

- والثاني، يتعلق باستراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغاوية.

ونشر الآن في معالجة أسئلة المحور الأول، وأفتح باب التدخلات للفرق والمجموعات التي عبرت عن رغبتها في تناول المحور الأول.

وأبدأ حسب الترتيب المتفق عليه بالفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليفضل.

المستشار السيد عبد الصمد قيوح:

السيد الرئيس،

إذا سمحتم، السيد رئيس الفريق سيلتحق بعد قليل، إذا أمكن تعطوا الكلمة للفريق الموالي.

الآن الدور للمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل المحترمة، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة، تفضلي.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة المحترمون،

نسألكم حول ما هي استراتيجيات الحكومة الحالية في مجال التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية للمواطنين؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة العمل التقديمي.

إذن والحالة هذه، أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على الأسئلة التي استمنا إليها، تفضل السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد الرئيس، قد يكون من المناسب أن تتدخل في إطار التعقيب، لأنه الآن أعطينا كلمة للسيد رئيس الحكومة ومعذرة. تفضل السيد رئيس الحكومة كمل الجواب دياكم.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

كتاب الدولة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أريد أن أتوجه في البداية بالشكر إلى أعضاء مجلسكم الموقر على إتاحة هذه الفرصة من خلال هذا المحور المهم جدا، وهو محور متعلق بثلاثة قضايا:

- قضية التشغيل ومكافحة البطالة من جهة؛

- قضية محاربة الفقر من جهة ثانية؛

- وقضية الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين من جهة ثالثة.

وواضح أن هذه القضايا الثلاث مرتبطة، بعضها يخدم بعض، فالتشغيل والتقليل من البطالة يساهم في محاربة الفقر ويساهم في رفع القدرة الشرائية للمواطنين، ودعم القدرة الشرائية للمواطنين يساهم أيضا في محاربة الفقر.

ونحن نعرف بأن مسألة التشغيل أضحت من الأمور المستعصية وطنيا ودوليا، جميع الحكومات في العالم كتولي قضية التشغيل ومكافحة البطالة والتقليل من العاطلين كتولي اهم اليومي ديالها، وبطبيعة الحال أنا لا أخفيكم

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب مدعو لطرح سؤاله.

أنتقل إلى الفريق الموالي في الترتيب الفريق الاشتراكي، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

الفريق الاشتراكي، السيد رئيس الحكومة، يسألكم عن نجاعة سياسة التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية للمواطنين. شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن لفريق الإتحاد المغربي للشغل، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

نسألكم، السيد رئيس الحكومة، عن سياستكم في التشغيل وعن سياستكم في محاربة الفقر وكذلك حماية القدرة الشرائية للمواطنين؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي المحترم.

السيد الرئيس، هل ترغب في طرح السؤال؟

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين،

نود المسألة حول سياسة التشغيل ومحاربة الفقر والقدرة الشرائية ديال المواطنين؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

مناصب الشغل وعلى طلب الشغل.

ورغم ذلك، فإن نسبة النمو ببلادنا لم تصل بعد إلى المستوى الذي يمكن من إحداث الطفرة النوعية التي نتطلع إليها جميعا على مستوى تقليص البطالة، لاسيما لدى الشباب، كما أن عدم انتظام نسبة النمو ارتباطا بتقلبات القطاع الفلاحي وتدني محتوى النمو الاقتصادي من إحداث فرص الشغل الذي يقيس العلاقة بين تزايد النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل ومحتوى النمو الاقتصادي، ذلك نتيجة التحول الهيكلي وعصرنة منظومة الإنتاج التي عرفتها بلادنا خلال العشرية الأخيرة.

هذه التحديات كلها، عدم انتظام نسبة النمو، تقلبات القطاع الفلاحي، تدني محتوى النمو الاقتصادي، لا يساهمان في حل هذه الإشكالية.

وعلى مستوى الطلب، يطرح إشكال تناسب مؤهلات طالبي الشغل مع الحاجيات الحقيقية للمقاولة وضعف حكامه سوق الشغل، خاصة فيما يتعلق بالوساطة في سياق يتسم بوصول ناشطين جدد لسوق الشغل وبأعداد متزايدة، إضافة إلى التفاوتات الجهوية على هذا المستوى، كله أدى إلى طرح إشكاليات متصاعدة أمام بلادنا في هذا المجال.

يضاف إلى ذلك غياب معطيات دقيقة عن سوق الشغل تمكن من رصد تطور مؤشرات العرض والطلب واستباق الحاجيات المتعلقة بالملاءمة مع المهن الجديدة والناشئة في فروع النشاط الاقتصادي وحاجيات المقاولة من الكفاءات والتشغيل، وكذا رصد ظروف العمل والعلاقات المهنية، خاصة في ظل الافتتاح على التنافسية الدولية، حيث أصبح سوق الشغل أكثر تعقيدا ويتطور نحو أساليب جديدة للعمل.

واعتبارا لكل هذه المعطيات، فقد أفردنا في البرنامج الحكومي لموضوع التشغيل أهمية خاصة ضمن محور تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة.

على ماذا تركز المقاربة الحكومية؟

ترتكز على ركيزتين أساسيتين:

الأولى اقتصادية، إيجاد الظروف الملائمة لرفع نسبة النمو التي يمكن أن تؤدي إلى إيجاد فرص شغل كافية في المستقبل.

الثانية، تبنى سياسة عمومية جديدة أو محينة في مجال التشغيل.

في الموضوع الأول تحدثنا عن أنه سنحاول باش نعطي التنافسية ديال الاقتصاد الوطني دفعة جديدة، باش نكونو في الخمسين الأوائل في مؤشر (Doing Business) ممارسة الأعمال في أفق 2021، وهذا إن شاء الله غادي يعطي دفعة للاستثمار الخاص الوطني والخارجي، ودفعة قوية للمقاولة الموجودة في المغرب، سواء كانت مغربية أو لا، وغادي يمكنها باش تحدث مناصب شغل جديدة، وأيضا السياسات القطاعية عندها أهمية، مثلا تحدثنا في المجال الصناعي هاذ السياسة ديال مخطط التسريع الصناعي غادي يمكننا لإحداث 500000 منصب شغل، يعني نصف مليون منصب شغل، وهاذ الشيء مدقق اضلاقا من الاتفاقيات التي تمت

أنا في هاذ الحكومة، احنا من النهار الأول وهذا هو الهام ديالنا الأساس.

بطبيعة الحال أنا الآن غادي نعرض الخطوط العريضة لما سنقوم به، 40 يوم ولا 42 يوما لي دوزتها الحكومة لا تمكها من أن تضع على السكة البرامج التي تنوي تحقيقها، وإنما احنا غادي نهضرو على ما سننوي تنفيذه إن شاء الله، ولكن أيضا لابد أن أقول بأنه خصنا بنم الأعمال اللي تمت في بلادنا، ماشي في ظل حكومة واحدة وإنما في ظل حكومات متتالية، هناك برامج في هذا المجال جات منذ عقد من الزمان أو عقد ونصف من الزمان أو أقل، كلها تهدف إلى التشغيل، محاربة الفقر وتقوية القدرة الشرائية للمواطنين، وكثير منها أدى إلى نتائج معتبرة مفيدة جدا مهمة أفادت المواطنين والمواطنين كثيرا، وهذا كمنلسموه في الأرقام ديال التقييم التي تصدر سواء عن منظمات وطنية أو عن منظمات دولية.

أبدأ أولا بطبيعة الحال بقضية التشغيل، لنقول بأنها تطرح ببلادنا كما ببلدان أخرى إشكالات مختلفة مترابطة، تتعلق بإشكالية العرض وإشكالية الطلب.

على مستوى العرض، ما هي مناصب الشغل التي هي معروضة أمام المواطنين، لأن هذا هو الجزء الأول اللي غادي تخدم فيه الحكومة، تكون مناصب الشغل المعروضة والمتوفرة قادرة على أن تمكن الشغل الكريم للمواطن، إذن استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق الشغل، مع الحفاظ بطبيعة الحال على مناصب الشغل التي سبق إحداثها قبل ذلك.

وهنا بغيت نقول واحد الملاحظة، احنا في واحد الفترة ديال نمو ديموغرافي ديال السن ديال الناس اللي في سن طلب الشغل، نمو ديموغرافي متصاعد، ومن هنا ففي الأربع إلى الخمس سنوات المقبلة غادي يكون عندنا أكثر من مليون أو حوالي مليون و200 ألف طالب شغل جديد، باش تشوفوا الطلب الكبير من جهة وأيضا التحدي الذي يطرحه أمامنا هذا، يعني احنا خاصنا نوفرو مناصب شغل لهاذو، طالبي الشغل الجدد.

وبلادنا قد بذلت جهود كبيرة خلال السنوات الأخيرة في هذا الاتجاه ديال العرض، من خلال تحسين مناخ الأعمال باش تكون بلادنا قادرة على المنافسة، باش يمكن تجلب الاستثمارات، سواء كانت استثمارات وطنية أو استثمارات دولية، وهذا من خلال مجموعة من الإصلاحات التشريعية وإعطاء دفعة قوية لاستراتيجيات قطاعية متعددة ومصاحبة لاستثمارات منتجة لمناصب الشغل، وأيضا العمل على الرفع من وتيرة الاستثمار العمومي، وذلك على الرغم من الظرفية الاقتصادية الصعبة، وهذا كله مكن من مواصلة الأوراش الكبرى التي بدأتها بلادنا في مجال تعزيز وتحديث البنيات التحتية وطرق ووسائل المواصلات والاتصالات، والتوجه نحو خلق أقطاب جهوية جديدة للتنمية.

هذه الديناميكية مكنت من إحداث ما يقارب 90000 منصب شغل صافي في المتوسط السنوي كل سنة خلال العشرية الأخيرة، ويظهر بأن هذا المتوسط غير كاف اليوم لامتنصاص المقبلين في السنوات المقبلة على

العمل على ربط منظومة التربية والتكوين ومحو الأمية بالتشغيل ولاسيما تنزيل الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني التي هي ذات أهمية بالغة، تشجيع التكوين المستمر باعتبارها رافعة أساسية لتطوير كفاءات الموارد البشرية للمقاولة حتى تكون قادرة على التنافسية وتحسين المردودية وتمكين الأجراء من الحفاظ على عملهم وتيسير شروط ترقيةهم السوسيو مهنية.

وسنحيل على المؤسسة التشريعية إن شاء الله في الأسابيع المقبلة مشروع القانون المنظم للتكوين المستمر الذي سيرسي مجموعة من المبادئ الأساسية في هاذ المجال، لاسيما الرصيد الزمني للتكوين المستمر لفائدة الأجير والتصديق على مكتسبات التجربة المهنية.

القيام بتقييم شامل لبرامج إنعاش التشغيل ومراجعتها، أتم تعرفون بأن البرامج عندنا متعددة، عندنا مثلا برنامج التكوين من أجل الإدماج، وهذا برنامج مهم، بطبيعة الحال جميع البرامج التي انطلقت كانت عندها نتائج إيجابية، ولكن بعضها ما كانش عندها نتائج في مستوى الانتظارات، أشنو خاصنا نديرو؟ نغادو ندرسوها ونطوروها، احنا ما غنديروش إعادة اختراع العجلة، وإنما سنستمر عن طريق تطوير هذه البرامج.

هاذ البرنامج مثلا ديال "التكوين من أجل الإدماج"، اللي كان برنامج محين للتكوين من أجل الإدماج الذي أطلق منذ فترة قصيرة فقط، كيمكن باش يعطي شروط أفضل للمشغل وللمكون من أجل الإدماج.

برنامج "تحفيز" اللي هو تشجيع التشغيل بالمقاولات الجديدة وحديثة النشأة، أي مقالو جديد عندو واحد التحفيزات، الدولة غادي تخلص لفترة معينة تحدد بالنسبة لعدد معين من الأجراء الالتزامات الاجتماعية، الالتزامات ديال التقاعد، حتى ديال التكوين المستمر، إلى آخره، الدولة كتكفل بها في مقابل أن تشجع هاذ المقاولة الجديدة باش تشغل.

عندنا برنامج "تأهيل"، هاذ برنامج "تأهيل" اللي هو تأهيل حاملي الشهادات وخصوصا الإجازة للحصول على تكوين متكيف مع الطلبات في سوق الشغل، هاذ الشئ كيدار فيه واحد العمل مع المقاولة، طلب من المقاولة عن طريقة عملية تشاركية، يعطوننا أشنو هي الصفات وأشنو هي المؤهلات التي يطلبونها، وفاش من تخصص كيطلبوها، هاذ الحاجيات ديال المقاولة نقلت إلى التكوين من أجل التشغيل اللي هو سمي برنامج "تأهيل"، اللي هو اليوم غادي تقومو بالتقييم ديالو، وقد بدأت الوزارة المعنية بالقيام بعملية التقييم، باش نشوفو هاذ التجربة القصيرة أشنو نتجت، وأشنو هي الأمور اللي خصنا نطوروها في هاذ البرنامج.

برنامج "التشغيل الناتي" أيضا والي انطلق والي كانت عندو عدد من النتائج إيجابية، ولكن لم تكن كافية بكل صراحة، وهو أيضا تقوم حاليا بتقييم هذا البرنامج، برنامج "مقاولتي" لسنة 2014، وسنركز في المرحلة المقبلة على المواكبة للمقاولات الجديدة في إطار التشغيل الناتي.

إذن هذه هي البرامج التي كانت والي هي غادي نحاولو نطوروها بعد تقييمها ودعمها أكثر لتمكن من أن يكون العرض ديال التشغيل أكثر قدرة

مع مستثمرين، أشنو التحفيزات اللي غتعطاهم؟ في مقابل ما هي فرص الشغل اللي غادي يحدثوها؟ إلى آخره.

الإحصائية، الاحتمال اللي كين، وهذا شيء مهم جدا، وغادي نعطيو دفعة في هاذ الاتجاه، وهذا هو المفتاح ديال إيجاد فرص الشغل بكثرة، هذا هو المفتاح ديالو.

وبطبيعة الحال احنا واعييين بأن القطاع الصناعي لا يشغل حاليا إلا 20% من العاملين، وأن 40% هو قطاع الخدمات وبالتالي سيعطي أهمية كذلك للتطوير فهاذ المجال قطاع الخدمات، لأن هو أيضا مؤهل لتطوير إيجاد فرص الشغل.

على المستوى الثاني اللي هو تبني سياسة عمومية محينة أو مدققة في مجال التشغيل، وهي تقوم على أن عندنا واحد الإستراتيجية وطنية للتشغيل، هاذ الإستراتيجية صادق عليها المجلس الحكومي سابقا، وشكلت لجنة بين وزارية في هذا المجال عقدت لقاء واحد وسنحرص في القريب على عقد لقاء ثاني، لكن نحن الآن بدأنا بالعمل على تحيين هاذ الإستراتيجية وحا باقي ما بداتش التفعيل ديالها قوي في أرض الواقع، لأن يلاه تصادق عليها، التحيين على أساس أن منذ سنة ونصف تقريبا كثير من الأرقام على الأرض تغيرت، كثير من المعطيات تطورت، فاحنا غادي نحينوها على ضوء هذه الأرقام في القريب العاجل لنضعها على السكة.

إذن تفعيل إستراتيجية التشغيل في أفق 2025 بعد تدقيقها وتحيين بعض مضمونها.

وبالنسبة كما قلت سابقا في القضية ديال مكافحة الفساد، المواضيع اللي هي كبيرة مجال هاذي ما فيهاش برامج قصيرة المدى ناجعة، هي استراتيجيات طويلة المدى، ثم كتعطينا برامج قصيرة المدى على مستوى مدة هذه الحكومة، إلى ما كيناش إستراتيجيات طويلة المدى فهي لا تكون في الغالب مفيدة وناجعة، وبالتالي بلادنا مشات في إطار هاذ الاستراتيجيات طويلة المدى، وكل حكومة ملزمة بأن تأخذ من تلك الإستراتيجية البرامج الخاصة بالفترة الزمنية التي تعينها.

وأیضا سنقوم بتفعيل اللجنة الوزارية للتشغيل كالية لتتبع تنزيل هذه الإستراتيجية، وسنعد في القريب الثاني لهذه اللجنة بين وزارية، وهي تمكن من التنسيق بين مختلف المتدخلين، سنقوم بوضع نظام معلوماتي يوفر للفاعلين المعلومات المتعلقة بسوق الشغل، وهو ما سمي بالمرصد الوطني لسوق الشغل، والتي مع الأسف الشديد باقي، يعني تحدثت عنه سابقا ولكن باقي ما دارش شي حاجة عملية فيه، كانت البنيات يلاه بدأت البنيات.. دابا احنا سنطلق هذا المرصد في القريب إن شاء الله، وهو مهم جدا، لأنه هو اللي غادي يعطينا المعلومات الدقيقة حول حاجيات سوق الشغل الحقيقية باش نوجهو التكوين للتكوين متكافئة مع الحاجيات، ما نكونوش في واحد المجال اللي في نهاية المطاف هاذ الناس ما غادي يلقاوش الشغل في ما هو موجود من العرض.

منظومة صناعية تهم 13 قطاعا، وحددت مختلف القطاعات الصناعية في إطار عقود الأداء أهدافا تتمثل في إحداث فرص الشغل ورفع مستوى الصادرات، ويتعلق الأمر بقطاع السيارات وصناعة الطيران والجلد والفوسفات والبلاستيك، الصناعات الكيماوية والشبه الكيماوية والصناعات المعدنية وقطاع العربات الثقيلة والهياكل الصناعية وترحيل الخدمات وقطاع الصيدلة ومواد البناء وقطاع النسيج والصناعات الغذائية.

وقد سمحت الإستراتيجية الصناعية إلى حد الآن بتحقيق 89% من أهداف هاذ المخطط، أي ما يمثل 144 مليار درهم من الصادرات، وتم التعاقد لإحداث 173 ألف منصب شغل في إطار اتفاقيات الاستئثار الموقعة بين 2014 و2016.

كما أن مخطط المغرب الأخضر أسهم في خفض تأثير الجفاف على المساهمة الاقتصادية للقطاع الفلاحي في نسبة نمو التشغيل، حيث عرف تأثير الجفاف على نسبة نمو هذا القطاع تراجعاً بنسبة 61% ما بين الفترتين من 90-99 إلى الفترة 2000 و2014، وهذا شيء مهم لأنه سيمكن من تطوير القطاع الفلاحي، من إحداث فرص الشغل في المناطق المعنية به.

كما ستواصل الحكومة إنعاش وتنمية الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد التضامني التي أيضا أعطيناها في الإستراتيجية التي اضرنا عليها في البرنامج الحكومي أهمية خاصة باعتباره اقتصاد القرب، لأنه يعنى المواطنين مباشرة وخصوصا في المناطق التي تتعیش الهشاشة والتي من الصعب أن يذهب إليها المستثمرون الصناعيون، وذلك من خلال إنشاء الأنشطة المدرة للدخل لدى هؤلاء المواطنين بهدف إنعاش الشغل محليا.

ويعرف هذا القطاع ديناميكية مهمة، حيث تم إحداث 16000 تعاونية إلى حدود سنة 2016 مما يمثل 3 أضعاف عدد التعاونيات المسجلة سنة 2004، يعني على مدى 12 عام تضاعفت هذه التعاونيات 3 مرات، كما ارتفع عدد جمعيات القطاع إلى 117000 جمعية برسم سنة 2016 مقابل 45000 جمعية سنة 2009، وتشكل التعاونيات مصدرا مهما للدخل حيث تضم 450000 منخرط وتشغل 25000 شخص برأس مال يفوق 6 ملايين درهم.

إذن هذا واحد الموضوع أيضا التي غادي يتم التركيز عليه وتطوير الإستراتيجية المرتبطة بالاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي التضامني.

وهذا الموضوع ديال إشكالية التشغيل بطبيعة الحال كما تعرفون تستوجب تعبئة كاملة اجتماعية، خاصنا ثقافة ديال المقاول وديال التشغيل وديال الشغل، وأيضا الفاعلين الاجتماعيين والمقاول وأيضا الحكومة بموقعها وبما تتحمله من مسؤولية في هذا المجال.

فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة، أتم تعرفون، وأيضا الحفاظ على القدرة الشرائية، تعرفون السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين، أن توفير العمل اللائق يعد ويعتبر أكبر مدخل لمحاربة الفقر.

على أن يلبي الطلب.

وأیضا عندنا مراجعة آليات الوساطة، سواء تعلق الأمر بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات<sup>1</sup> (L'ANAPEC) أو بمؤسسة الوساطة بالقطاع الخاص أو غيرها، هناك الآن التفكير في المراجعة ديال هاذ الآلية على مختلف المستويات لتطويرها لتكون قادرة على الاستجابة للتحديات الجديدة.

وبالمناسبة تطوير وتقييم البرامج لا يعني أنها كانت خاطئة في البداية، ولكن يعني أنه سوق الشغل وسوق المقاولا والسوق الاجتماعية والتكوين وغيره تطور، بحيث أنه البرامج التي دارت منذ 10 سنوات أو 6 سنوات أو أقل أو أكثر لم تعد قادرة على الاستجابة لتحديات اليوم، فيجب أن تطور لتستطيع أن تواكبها.

تقييم أداء وفعالية الوكالة الوطنية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة لتحسين حكومتها ودورها في تيسير وإنشاء ونمو المقاولات الصغيرة والمتوسطة في إطار عقد برنامج مع الدولة.

إحداث نظام تدريب لدى الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية وإقرار تحفيزات للمقاولات لتخصيص تداريب لفائدة خريجي الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين المهني.

مراجعة مدونة الشغل للملائمة مع مقتضيات معايير العمل الدولية وتنافسية المقاولا في إطار مقارنة تشاركية مع الفاعلين الاجتماعيين، وغيره من الإجراءات التي كنا قد أعلنها في البرنامج الحكومي.

السيد الرئيس،

إذا كان من المهم العمل على إحداث فرص جديدة للشغل، فإن الحفاظ على مناصب الشغل المحدثه أصلا يعتبر تحديا حقيقيا في سياق عولمة الاقتصاد والاستباق المحموم نحو تحسين الإنتاجية والمردودية والقدرة التنافسية للمقاولا على الصعيد العالمي.

واعتبارا لكون الصناعة هي الكفيل بإحداث مناصب شغل قارة ومنتجة لقيمة مضافة حقيقية، فإن بلادنا وضعت في صلب أولوياتها خلال السنوات الأخيرة إعادة الاعتبار لهذا القطاع، وعلى المتوال ستستمر الحكومة الحالية.

ويروم مخطط تسريع التنمية الصناعية النهوض بالقطاع الصناعي حتى يتسنى له المساهمة الفعالة في توازن الميزان التجاري وتحسين جاذبية المغرب في مجال الاستثمارات ورفع حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام، كما قلنا في البرنامج الحكومي، بتسع نقط من 14% إلى 23% وإحداث نصف مليون منصب شغل كما قلنا.

وقد تم خلال السنوات الأولى من تنفيذ إستراتيجية التنمية الصناعية، التي تم إعطاء انطلاقتها أمام جلالة الملك في أبريل 2014، هيكلية 49

<sup>1</sup> Agence Nationale de Promotion de l'Emploi et des Compétences.

مزيان ولكن بمجرد ما يتوقع ليه حدث في الحياة ديالو وخصوصا واحد من العائلة تيمرض عندو مثلا واحد المرض مزمن، أو عندو سرطان الله يحفظ، الله ينجينا وينجيكم جميعا، وعندو كاع شي حاجة تيهبط إلى الفقر، وأحيانا إلى الفقر المدقع، لأن إذا عندو شي حاجة شي دويرة تبيعها، عندو شي بقعة دالأرض تبيعها، عندو شي، تيتربك الحياة ديال الأسرة، عن طريق الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية اللي غيتشمل عدد أكبر من المواطنين غادي نمكنوا لهم حماية اجتماعية أكبر.

فلذلك أهيب بالسادة المستشارين إلى التصويت في القريب على هذا البرنامج، لأنه غادي ياخذ مدة لوضعه على السكة، هذه هي إذن البرامج المعدة لإنعاش التشغيل من جهة ومكافحة البطالة، لمحاربة الفقر والهشاشة من جهة ثانية، ولتقوية القدرة الشرائية للمواطنين من جهة ثالثة. وأنا تحت التصرف للإجابة على أسئلة السادة المستشارين. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أجدد الترحيب بالسيدات والسادة المستشارين، وكذلك بالسيدات والسادة الوزراء الذين التحقوا بنا.

وننتقل إذا سمحتم إلى الاستماع إلى التعقيبات بحسب الترتيب المتفق عليه، وأعطي الكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي.

سأحترم الترتيب الذي اتفقنا عليه في ندوة الرؤساء، أول كلمة للسيد الرئيس المحترم.

تفضل السيد الرئيس في حدود ما تبقى لفريقكم من الوقت، 11 دقيقة وشي حاجة، 11 وبضعة ثواني، تفضل.

**المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:**

اتفقت مع رؤساء الفرق، عندي طارئ إلى كان ممكن بصفة استثنائية ناخذ الكلمة في الأول مع الاتفاق مع جميع رؤساء الفرق، إلى كان ممكن، هذا استثناء.

**السيد الرئيس:**

هل هناك من السادة رؤساء الفرق من يعترض على ملتصق ديال السيد الرئيس؟ ما كاينش مشكل السيد الرئيس، تفضل الأستاذ أعمو عن مجموعة العمل التقديمي، تفضل السيد الرئيس.

**المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

صباحكم سعيد، اخترت الحديث معكم ومحاورتكم في المحور المتعلق

ومن هنا فإن السياسة الاجتماعية للدولة عموما كلها تسير في هذا الاتجاه من خلال المجهودات التي ذكرناها في سياسة التشغيل، وأيضا عدد من المجهودات الأخرى في آليات التضامن والتأسيك الاجتماعي، ومكنت من بلوغ أهداف الألفية للتنمية بالنسبة لبلادنا.

وهكذا سجلت معدلات الفقر والهشاشة انخفاض ملحوظ، فتراجع الفقر من 15% سنة 2001 إلى 4.8% سنة 2014، وسجل معدل الهشاشة تراجع بـ 10 نقاط بين 2001-2014 وانتقل من 22% إلى 12%. نحتاج إلى مزيد من الجهود في هذا الاتجاه، ولكن يجب أن نحبي الجهود التي قامت بها بلادنا.

وقد مكن برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من تعزيز هذا المنحى، فبرسم الفترة ما بين 2005 و2016 أنجز في إطارها أزيد من 44000 مشروع، من بينها 8008 مشروع مدر للدخل، باستثمار إجمالي يبلغ 40 مليار درهم لفائدة 10 دالمليون مستفيد وهذه كلها مهمة جدا وتمم مجموعة من المجالات.

بطبيعة الحال هناك عدد من البرامج أطلقتها الحكومات السابقة بدأ من برنامج نظام المساعدة الطبية "راميد" وأيضا برنامج "تيسير" لدعم التعليم الابتدائي.

وأيضا مليون محفظة، اللي الآن ولات تيعطي 4 ملايين محفظة تقريبا، 3 دالمليون و900 ألف محفظة، برنامج الدعم المباشر للأرامل، برنامج التكافل العائلي اللي تيمم الأزمات المطلقات، برنامج التعويض عن فقدان الشغل، وغيرها من البرامج.

هاذي هي برامج الحماية الاجتماعية اللي تم التركيز عليها سابقا واللي هي أيضا من البرامج اللي غادي نستمر فيها واللي غادي نعملو على دراستها تقييمها وتطويرها، التقييم يعني أنها خاص تنكيف مع المستجدات باش نطورها لكي تكون مفيدة أكثر، وهي ساهمت في الحماية الاجتماعية بشكل كبير ولكن بطبيعة الحال لا يزال أمامنا واحد المجال كبير اللي خاصنا نخدمو عليه.

ولكن يمكن أن نقول بأن البرامج الصحية عندها أهمية كبيرة، لأن عندنا جوج مداخل أساسية فهاذ المجال ديال محاربة الفقر والهشاشة ورفع القدرة الشرائية، هي التعليم والصحة، والبرامج الصحية الآن "راميد" تدار خاصو يتطور، بطبيعة الحال خاصو التطوير من حيث الحكامة ديالو، ولكن عندنا اليوم برنامج ديال التغطية الصحية للأجراء المستقلين وللمهن الحرة، راه صادق عليه بالإجماع في مجلس النواب، وعندنا البرنامج ديال التقاعد ديال الأجراء والمهن الحرة أيضا عندكم في مجلس المستشارين، هاذ الجوج دالقوانين إذا خرجوا غادي نمكنوا المواطنين باش تنقص الكلفة ديال الصحة، لأن الكلفة ديال الخدمات الصحية بالنسبة للمواطن، هي اللي كتأدي إلى جزء كبير من الهشاشة، علاش تنقولو الهشاشة؟

الهشاشة هو واحد المواطن عايش مقبول، عندو مدخول وعايش

العميقة التي عرفها المغرب، دخول آليات جديدة الرقمية وكذا. فالسياسة القطاعية والصناعية، خدمات هادي ثورات بدأت منذ القرن الماضي الآن نحن في ثورة جديدة رقمية، ماذا هيأنا لها؟ مع العلم على أن كثير من الآليات الجديدة، التقنية (les robots) وغيرها ستحل محل البشر في المستقبل، كيف؟

فإشكالية الشغل هي مصدر الانزعاج، هي مصدر ديال القلق، هي مصدر عدم استقرار، هي مصدر الاحتقانات، هي مصدر الخروج الجماعي للاحتجاج، كيف الشاب اليوم أو الشابة اليوم يريد أن يعيش حياة لائقة على غرار ما يشاهده في البلدان الأخرى، ليس هناك مصدر آخر لهذه الحياة اللائقة إلا عن طريق الشغل، الشغل الهش هو السائد 1 من 2 بالمغرب الي كيشتغلوا غالبيتهم كيشتغلوا عملا هشاً غير منظم، يرجع إلى نظام تقليدي.

#### السيد رئيس الحكومة،

فقد فطنت الحكومة ديالكم في تسمية وزارة الشغل والاندماج إلى مؤشر أنا أقرأه هكذا وهو يعني في نظرنا إدماج الشباب في المجتمع باعتباره مؤشر اقتصادي يشكل تحدي كبير، هيمنة الهاشاشة هي التي يجب أن تنتهوا إليها، فرض نظام اقتصادي منظم، تزويد طاقات الشباب بالولوج ودعمهم إلى الولوج بأسرع وقت ممكن إلى مستوى آخر من التكوين ومن الاندماج، بقاء مسار الالتقائية الاقتصادية، هذا كذلك، في أنظمة أخرى نجحت في التغلب على التراكبات التي كانت، نحن لم.. ترى النظام الالتقائي مازال بطيئا إلى حد كبير.

في اعتقادنا باختصار باش ما نطولشاي أن هناك حاجة إلى نظام نموذج اقتصادي، وهذا قلته، نموذج اقتصادي جديد قادر على استيعاب كل هذه الإشكاليات ليتمكن الحكومة بالفعل أنها تسير.

كذلك هناك حاجة إلى إصلاح نظام عميق للجبايات واعتبار نظام العدل وتقاسم الأعباء وتضريب الربح والادخار الذي أدى إلى كساد في السوق وانعدام حتى السيولة في المجال البنكي.

فلذلك، بقدر ما نستوعب تحمسكم وحاس فريقكم الحكومي ودقة ما أتم قدمتموه لنا من برنامج والخطة 2025 بقدر ما نشعر بأن هذا التحدي حقيقي، وبأنه بدون حل لهذا المشكل سيكون هناك مسار مستمر لتهديد الاستقرار في بلادنا. وشكرا.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

وأعود الآن إلى الترتيب المتفق عليه، وأعطي الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد الرئيس.

#### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى

بسياسة التشغيل في بلادنا، هذه الجلسة الأولى التي صادفت هذا الشهر المبارك الذي بالمناسبة أريد أن أقدم لكم التهنئة وتمنياتي لكم بالصوم والصيام المقبولين وأجركم عند الله لعظيم.

ففي تصريحكم كنتم واضحا وأكدتم ما جاء في تصريحكم، الآن ونحن ليس لدينا إلا دعمكم وتمنياتنا لكم بالتغلب على كافة العراقيل ورفع التحديات التي أتم عبرتم عنها.

سؤالنا قديم وجديد والحلول المقترحة منذ عدة سنوات مازالت محتشمة، ووعيا كل الوعي ظاهر في العرض ديالكم أنكم عازمون على تحطيمها.

فإنعاش الشغل له ولاية إستراتيجية ولا في مجال التشغيل في أفق 2015 التي تتخلل وضع خارطة طريق، هاذ خارطة الطريق التي نريد أن نسمع مضامينها، كيف في بلد متشعب، في بلد يهيج نظام جموي، في بلد جرب كل الأدوات والآليات من أجل القفز والتغلب على هذا المشكل ولم يفلح، في بلد لم نسمع تقييم كل هذه الأدوات والبرامج التي وضعت منذ سنوات، لا يمكن للمغرب أن يواصل في مسار السياسات الكلاسيكية القائمة، هذا واضح في الخطاب ديالكم، ولكن كيف الخروج من هاذ الكلاسيكية التي نحن فيها؟

إن استفحال البطالة وانخفاض إنتاجية الاقتصاد الوطني تحتاج إلى تدابير شجاعة وخلاقة، لا بد أن تعبروا عنها مازال الخطاب فيه واحد النوع من الغموض، نحن حقا في حاجة إلى علاج بالصدمة، وأتم طيب تعرفون ما معنى العلاج بالصدمة.

هذه هي التحديات الحقيقية للمغرب، بالإضافة إلى إصلاح شامل للمنظومة التربوية التي تعرفونها، هاذ الإشكالية في آخر المطاف هي إشكالية تمم الجميع، الدولة والقطاع الخاص والهيئات المحلية والمنتخبون والجهات وغيرها.

فالمرشعون اليوم لسوق الشغل ووظائف الشغل والذين يصلون إلى السوق بمواصفات مهنية لا تتوافق في غالبيتها مع متطلبات سوق الشغل، إشكالية التكوين، إشكالية نظامنا التربوي.

كذلك هاذ الناس اللي كيمشيو للشغل يجدون صعوبات كبيرة في الولوج، هنا القطاع الخاص اليوم لا يشغل إلا من كان له على الأقل 5 سنين ديال الأقدمية، السي بنشيخ، أو السيد الوزير تعرف هاذ المشكل لأنه مسؤول على التكوين وعدو فهاذ الأمور عدد كبير من الناس اللي كيرجعوا كيطلبوا لاش كيصالح هاذ الدبلومات اللي عندهم.

فنحن نلاحظ محدودية الإطار التشريعي كذلك والمؤسسي، مدونة الشغل هاذي 10 سنين ما تراجعاتش، أنماط جديدة والميكانيزمات لإنعاش الشغل من خلال التشريع سواء التنظيمي أو القانوني مازالت غائبة في البلاد، تفعيل ما هو مضمن في مدونة الشغل مازال متأخر، الحديث على المنظور الجديد لعلاقة الشغل الفردية والجماعية من خلال التحولات

الباطرونا، بعض الناس اللي ما عندهم ضمير تيسستغلو الأجير، وتيسستغلو الدولة وتيخدم الناس وما تيترسوا، ما تيتعوضوا وتبقوا عالة.

راه إلى استطعنا، السيد رئيس الحكومة، نديرو واحد المسطرة قانونية ما فيها فلوس، ما غادي تكلف والو، خاصنا غير إرادة، وأنا واثق كيف نتعرفكم جريء ونظيف، نتعرفكم أنكم غادي تقدرولو عزولوا علينا هذا التشغيل بالوساطة، وتيقول لك أنا راه تندير<sup>2</sup> (SMIG)،

تمتت يكون السيد وزير التشغيل قدامنا باش نقول أشنو هو (SMIG) الحد الأدنى للأجور، كيخدموا ساعتين في النهار، أنت واهي واش كين شي واحد كيغيش بـ 400 في النهار اليوم، واش احنا كنعضكو على راسنا ولا كنهلكو مجتمعا، وغد نقول علاش هاذ الناس امشوا بسهولة واستقطبتهم بعض التيارات اللي كنجي توسوس لهم في أدنيهم وتلفهم حتى على الاتجاه ديالهم الصحيح.

السيد رئيس الحكومة،

هذاك التشغيل بالوساطة خصنا نقنوه ونراقبوه ونكونو صارمين لانتشال وليداتنا من مخالف بعض الانتهازين اللي كيغيشوا على حسابهم، كين عندنا احتجاجات خصنا نكونو صارمين فيها ونوقفوها، عندنا جبل عوام الناس 30 يوم وهما تحت الأرض، 650 متر وخرجناهم راه احنا غير كذبنا عليهم، أنا ما نكذب على حد ولكن ثقة في الإرادة ديال الحكومة أنها غادي تلقى لهم حل، لحد الساعة مخدّمهم راهم جالسين، غادي يرجعوا ما يقاوش يثيقوا فينا.

إذن إلى ما ناقوش في النقابات غادي نحاولو نبعديو العمال عن النقابات، كيف بعدنا للمجتمع عن السياسة، ولي الشارع كيتحكم فيهم، وغنوليو نوحلو فيهم احنا، اشكون اللي غادي يؤطرهم إلى ما طرتمشي أنا كنتقاي ولا كسياسي؟ أنا اهبطت عندهم وجبدناهم من ذاك الغار بفضل المساعدة ديال السيد العامل، الله يجازيه بخير والسلطات المحلية والإقليمية، عامل خنيفرة، ولكن ها أنا وليت ما غاديش يثيقوا في غدا، لأن الحكومة، الشركة أصبحت أقوى من الحكومة، ما يمكنش، راه خصنا نحاولو نحلو المشاكل ديالنا، نكبرو، نعطيو قيمة للأحزاب السياسية الحقيقية، ونعطيو القيمة للنقابات، راه هي اللي صلة وصل، هي غدا غادي نحتاجها باش يمكن لها تهدأ لي.

اللي كيوقع في الحسبية دابا، الغياب ديال الأحزاب السياسية وديال المنتخبين، لو كان عندنا منتخبين حقيقيين ما يوقعش لنا هاذ الشي هاذ الشوهة اللي كايينة في الحسبية اليوم، اسمح لي راني خرجت على الموضوع، لأن كنعرف ريادة بالغيرة الوطنية ديالهم، عندهم غيرة على بلادهم وما يرضواش أن يضيعوا الوطن ديالهم هاكاك، ولكن ما كايينش واحد التواصل اللي تقصنا السيد الوزير المحترم.

آله وصحابه أجمعين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

أعتذر، السيدات المحترمات الوزيرات،

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتناول الكلمة أمامكم للتعبير على ما جاء في رد السيد رئيس الحكومة حول سياسة حكومته في التشغيل ومحاربة البطالة ومحاربة الهشاشة.

واسمحو لي أشعر بارتباك كبير وبخجل عظيم أن أتناول هذا الموضوع مرغما لأنني سأضع الملح على جرح مجموعة كبيرة من الأسر المغربية التي تعاني من حرقة البطالة، نعم، أكون مضطرا لأن أميط اللثام، نعري على الواقع اللي تشوفوه اليوم في البطالة، ما كايينش شي أسرة مغربية ما مكتاوياش بنار البطالة، ما فيهاش واحد أو جوج أو أكثر، لأن ما عرفناش ندبرو المشكل ديال البطالة، لأن ما نرطوهاش دائما بالأزمة الاقتصادية العالمية وحتى احنايا هاذ (la conjoncture économique) أو هاذ الأزمة الاقتصادية ما ابغائش نخرج من دماغنا، وتلقاو مبرر باش أنها نبروها.

فأنا تشوف أن السياسة اللي ابدت فيها الحكومة ولينا تنطبقو الله جميع أننا نحافظو على المناصب اللي كايينة، نغلبو ما ابقيناش تطمحو نوظفو الناس، ما ابقيناش الآن نتقولو راه غدا غادي يتحل شي مؤسسة إنتاجية كبيرة وتوظف لنا وتمتص لنا هذاك الجيش، الجحافل ديال الشباب المعطل واللي أن هو في عز العطاء، لأن ما كايينشاي التشغيل، حتى هاذ الشي اللي تشوفوه كتقابات، التسميمات مستمرة ومسترسلة، هاذ التسميمات، الاحتجاجات والاحتقانات ديال المعامل وما عندناش إرادة قوية لبتتر كل نزاع، لفظ كل خلاف.

هاذوك المقاولات الصغيرة والمتوسطة يا ما أصبحنا نتداول فيها وتحدث عنها وكأنا سنبحث عن عصا موسى تشق البحر، راه ما كين والو، جل المؤسسات تتسد، لأن إما الضرائب، إما الوسائل الإدارية، إما الأبنك اللي خانقاهم، إذن ما نهضروش على هاذ المقاولات الصغيرة راه احنا ساحمين فيهم.

التشغيل بالوساطة، السيد رئيس الحكومة المحترم، راه إذا استطعنا اليوم غير نخلصو الناس من مخالف بعض الوسطاء، شركات صغيرة كنعشغل الناس وكنعطيهم 500 و600 درهم شهريا، وتزدددها وعندي الحجج، السيد رئيس الحكومة، نتقول أن كايينش ناس اللي تبتقضاو هاذيك المنظفات في الإدارات العمومية، لا في المدارس، لا في المستشفيات، لا حتى في بعض الأبنك، المنظفات راه 500 درهم، كيفاش هاذ الناس خدامين؟ كيفاش تيعيشوا؟

ناهيك وراه تشكروك على التدخل ديالك، هاذيك (L'ANAPEC) راه ما نجحناش خاصنا نبدلو السياسة، ولاو بعض أبواب المؤسسات

<sup>2</sup> Salaire Minimum Interprofessionnel Garanti.



أنا الآن تتأسف، السيد الرئيس، وما عمري ما رفعت الصوت ديالي قدام المسؤولين ديالي، راه هذا التقسيم راه ما عجبناش، ما يمكنشاي هاذ الشي خصنا ناقشوه مزيان، أستسمح شكرا.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس انتهى الوقت.

هاذ التقسيم اتفقو عليه بالإجماع على مستوى ندوة الرؤساء السيد الرئيس.

الكلمة الموالية لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد الرئيس.

#### المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زملائي الأعضاء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة،

ابغيتك اليوم ما تنظرش ليا أنني في المعارضة وسأكون يعني كذا، نهضر معاك بهدوء، معكم بهدوء حول الموضوع ديال التشغيل هو نذكر غير على البطالة والتشغيل ما نهضرش على شي حاجة أخرى، كما قلتي في التدخل ديالك العيش مستوى ديال العيش والفقر والهشاشة كلشي هاذ الشي مرتبط بالتشغيل، إذن غادي نركز معكم على التشغيل من منطلق أنني ندلي ببعض الأفكار لعل وعسى تاخذوها بعين الاعتبار، وتنظروا لنا كمعارضة خاصة في هاذ الظرفية وهاذ اللحظة الصعبة والعصيبة اللي تتمر منها بلادنا لأن البطالة اليوم هي تلك الفتنة النائمة، واستيقظت في الحسبية، ولكن أنا حتى أتأمتأكدين على هذه الفتنة النائمة كائنة (partout) في المغرب في جميع الأقاليم بدون استثناء، في المغرب العميق وفي المغرب المركزي، في أي لحظة تنوض وهاذ الشي من طبيعة الحال أي واحد غيور على بلادو كيراعي مصلحة وطنو ما يمكنش تزايدوا في هاذ الموضوع، وإنما الجميع خاص يبحث على الحلول للمعضلة.

ولذلك، السيد رئيس الحكومة، اسمحوا لي نقول لك واحد الكلمة، خبيتي اشوية الآمال ديالي لأن في التدخل ديالك من البداية قلتي أودي هذه من الأمور المستعصية، بحال إذا رفعتي الراية البيضاء وأنت باقي يلاه عندك 42 يوم، تشجع السيد رئيس الحكومة، الراية البيضاء حطها، أرا نواجهو هاذ المعضلة وعندنا الإمكانيات في البلاد، عندنا الذكاء الجماعي، وعندنا الشجاعة لرفع التحديات ومواجهة الصعاب، كما بغات تكون، هاذ الشي ديال البطالة.

وابغيت نهبك كذلك السيد رئيس الحكومة، هذيك القضية ديال

إلى قلت على جبل عوام، غهضر على الضيعات الفلاحية، وغهضر على واحد النقطة، وهنا كنشكر هذيك السيدة الوزيرة، وزيرة الماء، هذيك الشساعة الاستثنائية، السيد خدام 20 عام وكذا وعشرين عام وهو مازال مؤقت، هو كيقوم بدور أساسي في السولة، وكنحسب مؤقت، اعلاش؟ لأن سواه مؤقت، هو اللي كحضني لنا البراج، هو اللي كحضني لنا الماء اللي كيوصل للمدن، وكنسميوه مؤقت، وما نقولكش المأساة كيفاش كيعيش السيد الوزير.

كخدم شهر وكنخلص غير في 22، والشهر الثاني كخدم شهر وغير في 22 كيتخلص، والشهر الثالث كخدم شهر وكنخلص غير في 11 يوم، لقينا مساعدة من السيدة الوزيرة مشكورة، وكيف لقينا من واحد السيد الوزير السي رباح، الله يذكرو بخير، اللي دار شي حاجة مزيانة خصنا نشجعوه، احنا ماشي هنا ضد أننا نعرقلو لكم العمل ديالك، ابغينا تعاونو واعطيونا كيفاش نسكتو الشعب ونعطيوه ما ياكل، كل مأكلة راه احنايا راجحين، الباطرونا خصها تعطي الفلوس للعمال، غادي يرجعوا لها، كل ما كانوا الفلوس إلا وغادي يشري صباط زايد، غادي يشري بلغة زائدة، غادي يشري قميجة زائدة، وفلوسنا كتدور والشعب ديالنا غادي ينعش وغمتصو هاذ الغضب اللي كاين في الشارع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ما نهضرشاي على الأرقام، رغم أن التدخل ديالك راه ما كاينش فيه شي أرقام طاق ها اشحال.

حتى هذيك الفرضية أشنو غادي نديرو لحد الساعة ما زالت غامضة، ولكن المغاربة كلهم عندهم آمال في عهد الحكومة، المغاربة كلهم عندهم آمال أنكم تجروا القاطرة، ونخرجو من الأزمة الاجتماعية الخائفة، راني هنا ما تندير لا معارضة وما تنديرش شي حاجة ولا شي مجاملة تتعرفوني غيرتنا هي التي تتضرنا.

احنا بغيناكم تنجحوا، ولكن درنا الله نهبكم ونقول لكم ها مكامن الخلل، نتعاونو مجموعين ملي تنسمع أن مليون و105 ألف معطل هاذ الشي من 2012، 300000 عامل اللي هي عاطل من 2012 وهي تتراكم ملي غادي نوصلو مليون و150 ألف إلى حد الساعة، كلهم شباب اللي تينحدروا ما بين 25 و35 سنة، 50% اللي ابقات من هاذ الشي، إذن 50% الناس اللي هما معطلين، هاذ الأرقام ما تبغيش نجدها لأنها أنا الدور ديالي نزرع الثقة والحماس والطموح ديال المستقبل، ما نصبغشي بالكحل لأن الجل تيعرف يصبغ بالكحل، واحنا ما جيناشاي هنايا نطلقو السوداوية أمام الشعب المغربي اللي عندو اليوم واحد الأمل في بلاده وفي ملكه وفي ديمقراطيته.

احنا اليوم ابغينا نتعاونو ونوضو آسيدي ما ابقاش عندي أنا، شخصيا كمغربي الوزير اللي باغي غير الكرسي ما بقاش المكان، ابغينا وزراء اللي يتحركوا، التكوين المهني خصنا نعتنيو به لأن..

إذن لنكتسب الشجاعة ونقول ماشي عيب أنه الحكومات المتعاقبة لها أجر، اجتهدت وفشلت، وأتم تبارك الله قلبوا على أجران ماشي غير واحد. بالمناسبة، السيد رئيس الحكومة، صحيح لن نخترع العجلة، ولكن بدلوا العجلة، نبدلوها، السيد رئيس الحكومة، هاذ العجلة ديال "إدماج" و"تأهيل" كلشي هاذ الشي يتحيد وجيبو حاجة أخرى.

فهاذ الباب باغي نقترحو واحد الفكرة، السيد رئيس الحكومة، وعندني بزاف ديال الاقتراحات، وغزاسلك، السيد رئيس الحكومة المحترم، كتابة لأنه ما يكفانش الوقت، غنتذاكر فقط لأن المشكل ديال البطالة كين في الأقاليم وفي الجماعات، نمشيو عندهم تما باش نخلوه، ما نخلوهش هنا في الرباط، إذن غنخلقو واحد الصندوق، السيد رئيس الحكومة، اسميتو "الصندوق ديال الضمان لتشغيل الشباب" لأن المشكل في البطالة ديال الشباب، الفتيلة والفتنة اللي تذاكرتي عليها من قبل هي محافل من العاطلين من الشباب، وبنك المغرب 41% ديال الشباب عاطل، ما يكفانش نتخيلو لأن 41% رقم، وإلى جينا نترجموه إلى بشر، إلى إنسان، إلى مواطنين، فهي مئات الآلاف بل ملايين من المغاربة شباب ما عندهم شغل، إذن نديرو واحد الصندوق، هاذ الصندوق هذا باش غملولوه؟

غملولوه عن طريق الجماعات الترابية لأن ابغيت نقول هنا، المشكل ديالنا كاملين، الجماعات، الحكومة، القطاع الخاص، الأبنك وكل المتدخلين خصنا نتجمعو وكل إقليم يكون فيه صندوق تكون فيه المساهمة ديال الدولة، الدولة.

السيد رئيس الحكومة، اهضرت مع السيد الوزير وما نكرش، المالية، عندنا واحد 244 مليار درهم، السيد رئيس الحكومة المحترم، 244 وما تجيش تقولي عاوثاني رقم وهي، راه ماشي وهي هذا راه 100 مليار ديال الصناديق الخصوصية، 57 مليار ديال الودائع، 30 مليار ديال.. الحاصل، المجموع 244 مليار، كثير الجبال ديال الفلوس، هاذ الشي استثمروه.

عندنا الودائع البنكية مثلا، فين كين المشكل دبا في الحسمة والناطور وواحد العدد؟ يعني أكبر الودائع كينة تما، ولكن كنجيبو ذوك الفلوس للأبنك هنا باش ككشروها بها السندات ديال الخزينة وتسلف الدولة، ونخليوهم تما نستثمروهم تما، السيد رئيس الحكومة، في الناطور، في الحسمة، في تطوان، في تنغير، في ورزازات، وفي أكادير.

إذن، فهاذ الصندوق عندنا الإمكانية ديال التمويل ديالو، المجلس الإداري اللي غيسبرو غيكون فيه كل المكونات الممولة لهذا الصندوق، من منتخبين، من قطاع خاص، خاصة الأبنك... إلخ، إذن هذا مستعجل.

الأمر المستعجل الثاني، هو التكوين وتذاكرتو عليه، السيد رئيس الحكومة، هو التكوين خاصة التكوين المهني، التكوين المهني تدار واحد العدد ديال البرامج، كذلك أتأسف ولكن الوزير معنا هنا ومدير لزمان، برامج فاشلة، السيد رئيس الحكومة، لأنه ما استجاباتش للحاجيات ديال المقاول، وما استجاباتش للحاجيات ديال الشباب والاندماج في سوق

البطالة وتوفير فرص الشغل مرتبط بنسبة النمو صحيح، يعني خاصنا نديرو 6% الفوق عاد يمكن لنا نتغلبو على المعضلة بالبطالة.

أنا أدعوك السيد رئيس الحكومة وأدعو الجميع أجي هاذ المرة نخلقو الآلية، عرفتي أش غادي نديرو هاذ المرة، السيد رئيس الحكومة، نخلقو فرص الشغل باش نخلقو نسبة النمو، يعني بدلوا اشوية هذه المعادلة هاذي، لأنه انتظار رفع نسبة النمو اللي مرتبطة بتغيير النموذج ديال النمو بنفسو ومرتبطة بالتغيير ديال الهيكلية ديال الاقتصاد الوطني صحيح، هاذ الشي على المدى الطويل كيف ما قلتو، ولكن اليوم نواجه واحد المعضلة مستعجلة تكاد تعصف بالبلد، ما يكفانش نقولو هاذي إستراتيجية على المدى الطويل، إمتي غادي نغيرو الهيكلية ديال الاقتصاد الوطني.

وأنا قلت للسيد وزير المالية في الجلسة السابقة المحترم، قلت له أودي راه احنا بهاذ النموذج اللي غادين به غادين للحيط، حتى أتأ السيد رئيس الحكومة راه كنظن راكم ما ميقينش واش غادين في اتجاه سليم وصحيح اللي يغير الهيكلية داقتصاد الوطني وذاك القطاع الأول الصناعي اللي غادي يستوعب لنا البطالة، غيولي أساسي ومحوري في الهيكلية ولا غييتي هو الثالث.

إذن طالما أنه ما عندناش هاذ اليقين خلبنا نمشيو في اختيارات أخرى مستعجلة عندها طابع استعجالي اليوم منين غنبدار السيد رئيس الحكومة المحترم؟ غنبدوا بكشف الحقائق أمام أنفسنا وأمام المغاربة، الأرقام اللي تتعطي السيد رئيس الحكومة ماشي اللي عطيتو اليوم ما اعطيتوش، اللي تتعطي الحكومة وتتعطي المندوبية السامية للتخطيط، ويعطي بنك المغرب وتتعطي المؤسسات الدولية أرقام متضاربة، اشكون اللي غنثيقو، تتوحدو غير على الأرقام.

وابغيت في هاذ المناسبة، السيد رئيس الحكومة، اعلاش ما تديروش تلك الآلية اللي أوصى بها جلالة الملك في الرسالة ديالو السامية في 2012 لذيك الندوة الدولية حول الإحصاء، راه كان فيه توجيه سامي واضح نخلقو واحد الآلية وطنية اللي غنكلف بتوحيد الإحصائيات والبيانات، احنا دابا كنتذاكره على البطالة شحال غادي نحاربو، واش نحاربو 10,4% ولا 10,7% ولا 9,4% ولا أكثر ولا أقل رغم أنني متأكد أكثر بكثير، يعني نسبة البطالة في البلد أكبر بكثير من الأرقام المعلنة، لأنكم في احتساب السكان النشيطين كنتعمدوا يعني معايير ومؤشرات لا تنفق عليها، ما غندخلش في التفاصيل ديال هذا الأمر لأنه ما عنديش ما يكفي من الوقت في هذا الباب، إذن فلا بد من المراجعة ديال الأرقام.

المسألة الثانية، السيد رئيس الحكومة، باش نجحو ونديرو إجراءات مستعجلة، السيد رئيس الحكومة راه غلط، راه البرامج السابقة ما نجحاتش، السيدات والسادة، لا إدماج، لا تأهيل، لا مقاولتي، ومقاولتي راه الدراري راهم في الحبس، الدراري كيتحاكوا، تأهيل وإدماج كيم بعض المتأثرات من المقاولات، واحنا عندنا مئات الآلاف من المقاولات.

المقاربة رابعة، التي هي عبارة على واحد المنظومة ديال التقاطع ديال هاذ 3 ديال المتدخلين، واحد النوع من العمل اللي فيه الضمان الاجتماعي، فيه التأمين الصحي، فيه التغطية، ولكن في نفس الوقت فيه المبادرة الحرة، في نفس الوقت فيه التزام القطاع الخاص، وخصنا نتجاوز المقاربات السابقة، ما عنديش الوقت بزاف باش نفضل، ولهذا غادي نكتفي فقط بالعناوين. لذا، نحن ندعوكم للتفكير في جيل رابع من مداخل التوظيف عبر إرساء آلية فيها منظومة ديال تدخل كافة المعنيين بالعمل ديال التشغيل.

السيد رئيس الحكومة،

عندنا واحد العدد ديال الاقتراحات فيما يتعلق بتطوير سياسة الدولة في هاذ الجانب، الدولة تتوفر حوافز كبيرة في مجال الاستثمار، وهاذ الحوافز هي في الحقيقة مشروطة بخلق فرص ديال التشغيل، لكن واش الدولة تتراقب وتتابع هاذ الاستثمارات في الوقتة اللي كنضخها في مشاريع كبرى؟ وإلى كانت كترراقب، كيفاش تدير لهاذ العملية ديال المراقبة؟ احنا القناعة ديالنا أنه ما كايبنش مراقبة، ولذلك كان واحد الهذر كبير على مستوى التحفيز الاستثمارية.

السيد رئيس الحكومة،

آن الوقت لتقييم سياسة الوساطة في مجال التشغيل، ما تقوم به (L'ANAPEC) عمل مهم، لكن نحتاج إلى عمل ديال التقييم أساسي، لأنه ما يكفيش أننا نوفر فقط واحد 40000 وساطة بالنسبة تقريبا أكثر من 300000 مؤهل لولوج سوق العمل.

السيد رئيس الحكومة،

لابد من إرساء سياسة تواصلية مع الجهات ومع الأقاليم والجماعات، لأنه التشغيل ما يمكنش يتم إلا في إطار القرب، وهذا ما يمكنش يكون إلا مع مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين وهما المنتخبين على مستوى الجهات والأقاليم والعمالات وأيضا على مستوى الجماعات.

السيد رئيس الحكومة،

احنا في ظرفية استثنائية، ولذلك لابد من التفكير في حلول استثنائية، تتجاوز المقاربة التقليدية ديال انتظار ارتفاع نسبة النمو، هاذي مقاربة كلاسيكية، بلادنا فيها ثروات مركزة ينبغي العمل على التوزيع العادل لهذه الثروات، نقتح عليكم الحد من التركيز في القطاعات الاقتصادية الكبرى، نعطي مثال على قطاع واحد القطاع ديال الاتصالات في المغرب، هو واحد القطاع اللي تيوفر واحد رقم معاملات سنوي يتجاوز 31 مليار درهم، وتيحقق أرباح كبيرة استثنائية بالمقارنة مع ما هو موجود في العالم، هاذ القطاع تيحتاج لواحد النوع من التدخل باش يكونوا فيه وسطاء في مجال التسويق، يمكن لي نضرب هنا في المثال بالقطاع ديال التأمين، قطاع التأمينات اليوم ولي تيوفر عدد هائل من مناصب الشغل، لأن وفرنا فيه وصفات في مجال التأمين وتندعوكم باش تفكروا في هاذ الجانب لأن غادي يوفر فرص ديال الشغل خارج ارتفاع نسبة النمو.

الشغل، إذن لا بد من التكوين بالمساهمة ديال الدولة والمساهمة ديال القطاع الخاص أساسا والمساهمة ديال كل الفرقاء في هذا الباب. ثالثا، السيد رئيس الحكومة، لا بد من ابتكار واحد العقد ديال الشغل معمول به في واحد العدد ديال البلدان كيتسمى عقد الشغل الأولي (contrat travail primaire) ما بين الحجاز أو اللي عندو شهادة جامعية أو اللي عندو شهادة ديال التكوين المهني مع المقاول، ولكن تتدخل الدولة بسياسة تحفيزية للمقاول على المستوى الضريبي.

ذاك الشئ اللي جاب لنا السيد وزير المالية في مشروع القانون المالية ديال 2017 غير كافي ديال 6000 درهم، وإنما إجراءات تحفيزية على (I'IR)<sup>3</sup> وعلى (I'IS)<sup>4</sup> باش نشجعو المقاولات على إدماج الشباب اللي عندهم شهادات وكذلك نشجعوهم على إعادة التكوين ديالهم.

كذلك بارتباط مع المقترح الأول، السيد رئيس الحكومة المحترم، نتقتحو خلق واحد الآلية ديال التتبع والرصد والتقييم على مستوى كل إقليم من 84 عالية وإقليم في بلادنا.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس انتهى الوقت شكرا.

الكلمة الموالية لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السادة أعضاء مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة، التشغيل في بلادنا منذ الاستقلال يعتمد على 3 ديال المداخل: الوظيفة العمومية، القطاع الخاص والتشغيل الذاتي. الوظيفة العمومية، منذ الاستقلال كانت هي أول مشغل، الآن أثبتت محدوديتها بفعل ضغط التوازنات المالية وبفعل عدد من العوامل، وهذا ساهم في تراجع المردودية على مستوى الوظيفة العمومية. القطاع الخاص، ما كيكفيش أنه يلبي الحاجيات كلها ديال الطلب على التشغيل.

الفضاء الثالث هو التشغيل الذاتي، التشغيل الذاتي أثبت أيضا أنه تيعاني في واحد العدد ديال المشاكل، منها ضعف الأفكار المبدعة، منها ضعف التكوين، منها قلة مواكبة الدولة.

احنا نتقتحو عليكم، السيد رئيس الحكومة، باش تفكروا في واحد

<sup>3</sup> Impôt sur le Revenu.

<sup>4</sup> Impôt sur les Sociétés.

التعليم العالي ولا منظومة التكوين المهني، كنعقوا بأن فيها 52%، هذا على حسب البنك العالمي، 52% بطالة، وهنا تزيد التفاوتات، كذلك كاينين التفاوتات، الحدة ديال التفاوتات تتراد على حسب التفاوتات المجالية الجهوية من جهة لجهة، العالم القروي، العالم الحضري، وكذلك التفاوتات النوعية اللا مساواة بالنسبة للمرأة، بالنسبة لنوي الاحتياجات الخاصة.

الأرقام الصادمة في الحقيقة هي ملي غادي نتكلم الآن على الوافدين على سوق الشغل، اشكون هي هاذ المكونات اللي وافدة على سوق الشغل؟ في عجلة يمكن لي نقول بأنه تقريبا هنا نتكلم تحت مراقبة أولا ديال الإخوان السيد وزير التعليم والتربية والتكوين، والسادة كتاب الدولة، عندنا في الوافدين من المنظومة ديال التكوين المهني كلها ما بين القطاع العام والقطاع الخاص 220000 خرج سنويا، هاذي نتجي لسوق الشغل.

ثانيا، عندنا فيما يخص التعليم العالي السي الصمدي، ها هو هنا، عندنا 250000 خرج سنويا، هي 470000 خرج سنويا تلج سوق الشغل.

المسألة الثالثة، هو اللي ما تكلمناش عليها، وما تكلمش عليها السيد رئيس الحكومة هي الهدر المدرسي. السيد رئيس الحكومة، الهدر المدرسي من خلال كذلك في خصم انعدام واحد النظام ديال التوجيه البيداغوجي اللي ما كاينشاي ويا للأسف، واللي نادينا به لسنوات واللي باقي ما تنزلشاي التنزيل الأمثل هو أنه تنزل عندنا لسوق الشغل الهدر المدرسي 400000 سنويا، يعني في المجموع، غناخذو منها غير النصف 200000 لأن هي النشطة اللي فوق من 15 سنة على حسب مدونة الشغل كنعقوا بأنه تلج سوق الشغل سنويا تقريبا 700000 شاب سنويا كيخصهم الشغل.

المفارقة العجيبة هو أنه السوق ديالنا اليوم اشغال يمكن لها تستوعب؟ ما بين 2010-2015 حققنا 66000 منصب ديال الشغل سنويا، ما نتكلمش على 2016 لأن رقم مخجل جدا.

إذن اليوم النمو الديمغرافي واحدة، ثانيا النموذج التنموي اليوم اللي نتكلمنا عليه اللي أثبت محدوديته اللي ما يمكن أنه يمكن من امتصاص هاذ الشيء كلشي لأنه نسبة النمو هي هزيلة جدا، وحتى نسبة النمو ملي تتكون 4 أو 5% ما كنعكس على سوق الشغل، إذن هو نمو غير إدماجي، إذن يجب أعمال انعطاف حقيقي في النموذج التنموي المغربي عبر إعادة توجيه الاستثمار نحو القطاعات الواعدة اللي عندها مفعول حقيقي على مناصب الشغل، مثلا الصناعة، واليوم احنا جينا من اجتماع مع وزير الصناعة اللي كنعلمو العمل اللي تيقوم به في هذا المجال، في مجال إحداث مناصب الشغل.

كذلك المسألة الثانية في انعطاف هذا النموذج التنموي، هو أنه جعل الابتكار رافعة أساسية لتحسين إنتاجية المقاولات اللي خاصنا نعيد واحد الطابو هو أنه اللي كيخلق مناصب شغل ويخلق الثروة هي المقولة.

السيد رئيس الحكومة، أي تحفيز اعطيتيه للمقولة راه هو تحفيز لخلق مناصب الشغل، وأي تشييط وأي معوقات للمقولة فهي معوقات لمناصب

المقترح الثاني اللي تنقرو علىكم هو الحد من اللجوء للموارد البشرية الاحتياطية في القطاع الخاص، وخاصة في مجال التعليم والصحة، هاذ الناس اللي تمشيو نستاعنو بهم وتنجيهم للقطاع العمومي باش يخدموا في القطاع الخاص وفي مجال التعليم وفي مجال الصحة تيخص واحد التدخل باش نوفر فرص عمل بالنسبة للناس اللي ما عندهم.

كنقترح عليكم توسعوا الحقل ديال المهن الحرة المنظمة، كاين واحد الحقل ديال المهن الحرة تبدلت فيه مجهودات، مثلا في قطاع العدالة عندنا مهنة المفوضين القضائيين، نعطي غير مثال واحد لأن ما عنديش الوقت، الخزينة العامة، نتعرف تحصيل الديون العمومية كاين واحد التأخر كبير في هاذ التحصيل، عندنا تقريبا 30 مليار درهم غير محصلة سنويا بسبب ضعف المأمورية ديال التنفيذ، تنقرو علىكم باش تديرُوا تخلقوا تقريبا.. راه يمكن لنا نخلق 3000 مقولة بشكل آني، وهذا غيستبع بطبيعة الحال مناصب شغل وفي نفس الوقت غادي نساها في رفع المستوى ديال...

أختم، السيد الرئيس، بأنه الآن التنمية راه ما يمكنش تكون إلا بالديمقراطية، والديمقراطية ما يمكنش تكون إلا بالاستقرار الاجتماعي، وهاذ الاستقرار ماشي هو الهدوء في الشارع، الاستقرار راه هو الاستقرار الاجتماعي، هو النقص من الحرمان والفرق اللي كاين، هذا هو اللي غادي يضمن لبلادنا التوازن والتماسك الذي نريده لنا جميعا.

شكرا لكم.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام للمقاولات المغرب، تفضل السيد الرئيس.

**المستشار السيد عبد الإله حفطي:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات الوزيرات والوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا أحد.. هو في الحقيقة السيد رئيس الحكومة، قصرت علي المسافة لأن هناك التقاية كبرى ما بين التدخل ديالي والتدخل ديالكم، لذلك سوف أتناول المحاور اللي ربما فيها بعض التمايزات.

قلت بأنه لا أحد يجادل في أن النسبة ديال التشغيل في المغرب هي نسبة متدنية جدا ونسبة البطالة تقريبا سنة على سنة تقريبا تتراوح في هاذ السنوات الأخيرة كلها ما بين 9 إلى 11، 10,5 إلى آخره، يعني 10% كمعدل ولكن في هاذ الفئة، في هاذ 10% كاينة إلى اخذنا هاذ الفئة العمرية المتزاوجة ما بين 15 و34 سنة واللي فيها الخريجين ديال مؤسسات

والتعديل الثاني هو أنه التزام ديال الاتحاد العام لمقاوات المغرب، في حدود ثلاث سنوات بالنسبة للمقاوات الناشئة إعفاءً من الضريبة على الشركات لمدة ثلاث سنوات مع التزام، أنا أقول التزام، لأن احنا كنعطيو الفلوس لجهة أخرى اللي ما فيهاش التزام، احنا كنعطيو التزام أنه تحقيق 250 ألف منصب شغل في حدود ثلاث سنوات، ولكن هذيك المقاولات أنها غادي تدير تشغل أجيرين اثنين، وبالطبع الإعفاء راه كنعطى من بعد آخر السنة إلى آخره، بالنسبة لوزارة المالية سهلة هاذ المسألة، اعلاش احنا حرمانا أنفسنا أنه كايين التزام ديال المنظمة المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية نحققو 250 ألف منصب شغل في حدود ثلاث سنوات. شكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس.

أسف هذا هو الوقت الذي تم الاتفاق عليه، شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

**المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:**

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أعتقد أنه في الموضوع اللي كنتداولو فيه اليوم هو موضوع في حقيقة الأمر موضوع ليس موضوع ديال المواقف السياسية ولا موضوع مزايدات، هو موضوع يتطلب كثير من المسؤولية وكثير من الوطنية للحديث عنه، هو لمقاربة الموضوع لابد من الحديث عليه من جانبين:

الجانب الأول وهو هل استطعنا كبلد، كحكومات متعاقبة، أن نصل إلى تخفيف إن لم أقل التقليل من منابع البطالة وتخفيف منابع البطالة؟ منابع البطالة متعددة في بلادنا، ويمكن أول منبع أساسي اللي عندنا في بلادنا وهو الهدر المدرسي، الهدر المدرسي كين بطبيعة الحال برامج للسعي لمحاربة الهدر المدرسي ولكن لازالت النسبة مرتفعة ديال الهدر المدرسي.

المنبع الثاني ديال منابع البطالة وهو عدم قدرتنا على تكييف منظومة التربية والتكوين في مستوياتها المتعددة، يعني الثانوية أو التعليم العالي مع سوق الشغل، لأنه ملي كنعطو اليوم نسبة البطالة، البطالة ديال الخريجين أو يمكن أن نسماها البطالة العاملة تفوق 26%، تفوق 26% في بلادنا، هذا إشكال حقيقي، رغم البرامج اللي تدارت، فالبطالة لا زالت اليوم حسب الإحصائيات ديال المندوبية السامية والتخطيط تقارب لـ 10%.

لذلك، فمن المفروض أنه نمارسو سياسة عمومية على هذا المستوى

الشغل، وهنا في عجلة غادي نتكلم على مسائل اللي حقيقة ما فيهاش انسجام، هي أنه في القطاع الخاص خصوصا فيما يخص الاستراتيجيات القطاعية لأن هي اللي تشغل كذلك لأن فيها أهداف، أهداف واحد الأفق زمني محدد فيها واحد الأهداف، كل إستراتيجية قطاعية فيها هذه الأهداف، واش احنا حققنا هذه الأهداف فيما يخص على الأقل التقييم، فيما يخص المواد البشرية؟ واش حققنا هذيك الأهداف فيما يخص التشغيل ولا لا؟ ما عرفناش السيد رئيس الحكومة.

أنا اليوم غير قادر، وأتحدى أي واحد هنا يقول لي أنه أشنو درنا هاد 5 سنوات ولا 10 سنوات الأخيرة في ميدان الاستراتيجيات القطاعية، كل إستراتيجية عندها واحد الهدف محدد، أنا نتعرف بعض الاستراتيجيات اللي منها اللوجيستيك، منها إلى آخره، واش حققنا هذاك الشي اللي كايين في الاستراتيجيات ولا لا؟

فباش نعرفو احنا ما عرفناش نحن أين وإلى أين نسير؟ في خضم كذلك التضاربات اللي كايينة ما بين المؤسسات المصدرة للإحصائيات، اللي هي (HCP)، وزارة المالية وبنك المغرب، يعني احنا حقيقة عندنا غموض في هذه المسألة، ما عرفناش واش عندنا سياسة حقيقية ديال التشغيل، خاصنا نقومو بهاذ التقييم على الأقل في هذا المجال.

ربما نجابو بعض الإخوان، الاتحاد العام لمقاوات المغرب كمنظمة ديال أكثر تمثيلية فيما يخص المنظمات المهنية للمشغلين، أنها انخرطت كمنظمة مواطنة في تعزيز نظام الحماية الاجتماعية والرفع من القدرة الشرائية للأجير. انخرطت في الرفع من الحد الأدنى من الأجور، السيد رئيس الحكومة، رفعنا وقبلنا الرفع من الحد الأدنى من الأجور ولو أنه ماشي هي المقاربة اللي تنفضلو احنا، احنا تنفضلو مقاربة أخرى في تعزيز القوة الشرائية عبر إعمال المسائل الجبائية فيما يخص الضريبة على الدخل، ولكن على أي قبلنا تقريبا 30% هاذ 6 سنوات أو 5 سنوات في الرفع من الحد الأدنى للأجور، وهنا على سبيل المثال لا الحصر، لأن هنا احنا كنتماو في واحد المحيط اللي هو تنافسي، احنايا ثاني بلد أكثر منا في ما يخص الحد الأدنى للأجور من بعد إفريقيا الجنوبية، وحتى بالنسبة لأوروبا، بلغاريا ورومانيا احنا الحد الأدنى للأجور أكثر منها، إذن أين هي تنافسية المقابلة المغربية اللي غادا تنتج مناصب الشغل؟ راه خاصنا نعرفو يكون عندنا واحد الانسجام في الرؤية، السيد رئيس الحكومة.

في الوقت اللي كنعطو فيه بأنه احنا ابغينا مناصب الشغل، الحكومة خاصها تحقق وكذلك المقابلة خاصنا نعطيها المناخ الملائم باش تحقق مناصب الشغل، في نفس الوقت وهنا على سبيل المثال، أريد مثالين اثنين: هو أنه في المناقشة ديال القانون المالي تقدمنا بتعديلين: التعديل الأول، وكلهم غادين يحققوا المسعى ديال الحكومة في تحقيق مناصب الشغل اللي هو في ما يخص الابتكار أنه إعفاء جزئي من النفقات اللي كتحققها المقابلة بمناسبة أنه النفقات ديال الابتكار و ديال (la recherche) وهذا ترفض.

لا ديال مجموعة من الآليات، وهذا كيحيلنا على القول بأن المغاربة يتحلون بروح قتالية كبيرة، لأنه عدد كبير كيعيش بطلاة مقنعة، التاجر الصغير أو البائع المتجول أو لا الحرفي الصغير ولا اللي كيدير كروضة هاذو بطلاة مقنعة، وبالتالي كيساهموا في استقرار البلاد وكيساهموا في التقليل من عدد العاطلين من خلال الإحصائيات اللي كتعطيها الدولة.

وبالتالي اليوم آليات الوساطة، مؤسسات الوساطة ما كتعطي نتائج إيجابية على مستوى الشغل، ناخذو الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، كندير الوساطة ما بين مؤسسات القطاع العام اللي عندهم مناصب شغل كتبرمج سنويا وكتكون كوسيط للإعلان على مناصب الشغل، ولكن أشنو هو الدور ديال الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في النباش على مكامن مناصب الشغل خاصة في المقاولات؟ لأن المقاول ديال القطاع الخاص هي المفروض أنها هي اللي غتنج مناصب الشغل، ومن المفروض اللي هي توفر الأجواء لإنتاج مناصب الشغل، من المفروض أن التعاون الأساسي ديال الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات يكون مع القطاع الخاص وليس مع القطاع العام.

الي مطروح أيضا لتسهيل عملية إنتاج مناصب شغل، الحفاظ على مناصب شغل، لأنه نزاعات الشغل تؤدي في كثير من الأحيان بفضل تعنت بعض المقاولين في القطاع الخاص، بعض المؤسسات الإنتاجية تعنتهم، إلى إغلاق المقاولات والتسريح، لأنه إلى عرفنا أن فقدنا هاذ العام أكثر من 37000 منصب شغل بفضل هاذ التسريح والإغلاق.

إذن الحوار الثلاثي الأطراف المبني على علاقات محنية متوازنة، وعلى علاقات احترام متبادل، وعلى وضوح في الرؤية، يمكن أن يساهم في الحفاظ أولا على مناصب الشغل القائمة، ويسهم من جهة ثانية في إنتاج مناصب شغل.

كذلك الوظيفة العمومية يجب أن تبقى بطبيعة الحال كقطاع منتج من خلال الحفاظ على مناصب الشغل اللي كتنتج في الوظيفة العمومية، ما يمكنناش نتخلوا على مناصب التقاعد اللي تمشي ما تنعوضوهاش، نخليو مناصب التقاعد كما درنا في الأمن هاذ السنة نديروه في قطاعات أخرى باش تبقى الوظيفة العمومية قطاع منتج وقطاع يمتص جزءا من البطالة، خاصة بطلاة الخريجين.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضل السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد محمد حيتوم:**

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

ديال تخفيف منابع البطالة ولكن في نفس الوقت إحداث آليات حقيقية لخلق مناصب الشغل، خلق مناصب الشغل.

أعتقد أنه بهذا الهدف البرامج اللي للأسف الشديد سواء برنامج "مقاولتي" أو برنامج "تأهيل" و"إدماج" وحتى برنامج "المقاول الذاتي" اللي تحرف عن المسار ديالو من المفروض برنامج المقاول الذاتي اللي هو نعطيوه للناس اللي معندهم شغل، اليوم أصبح برنامج المقاول الذاتي يعطى للمتقاعد اللي سلا المهمة ديالو ويولي هاذك المتقاعد، وبالتالي القانون تحرف على المسار ديالو.

البرامج كلها ما اعطاتش نتائج إيجابية لمواجهة معضلة البطالة وبالتالي ضروري التفكير في آليات أخرى، من بين الآليات الضرورية اللي خص التفكير فيها وهو القطاع الغير مهيكل، القطاع غير المهيكل من بين المسببات الأساسية لهدر مناصب الشغل، لا يعقل أن مقاول مواطن كتنخلص الضرائب ديالها، كتصرح ب<sup>5</sup> (CNSS) بجانبها مقاوله اللي كتنشغل في الظلام وما كتخلص لا (CNSS) وما كتخلص الضرائب بطبيعة الحال التكلفة غادي تكون عندها منخفضة واشكون اللي غياكل العصا؟ المقاوله المواطنه واللي غينعكس على مناصب الشغل.

المسألة الثانية وهي ما يتعلق بآليات حماية مناصب الشغل من خلال القوانين المنظمة للعلاقات الشغلية، من بينها مدونة الشغل، المؤسسات اللي مدونة الشغل للأسف الشديد لا يتم احترامها واحترام مقتضيات عديدة من مدونة الشغل، نعطي غير مثال ديال لجان البحث والمصالحة سواء الإقليمية أو الوطنية، لجان البحث والمصالحة كندير البحث ديالها وكتندير المسائل ديالها وكتوصل لقرارات سواء إقليميا أو وطنيا، ولكنها لا تفعل على الإطلاق لأن القانون لا يتوفر على آليات قانونية لإجبار هاذ الأطراف على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

كذلك المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل والمجالس الجهوية لإنعاش التشغيل، اليوم من المفروض أنه يكون عندو دور ليس في خلق مناصب الشغل، ولكن توفير الأجواء الضرورية وتوفير العلاقات المهنية الضرورية القابلة لخلق سلم اجتماعي في الجهات بالأساس لخلق مناصب الشغل.

المسألة الموالية الجهوية الموسعة، لا يمكن أن ننجح في الجهوية الموسعة إلا إذا أن فكر بمنطق جموي، اليوم لا يمكن أن تكون جهة الدار البيضاء هي جهة درعة- تافيلالت، لا يمكن على الإطلاق، وبالتالي إنتاج مناصب شغل في جهة درعة- تافيلالت ليس هو نفس المنظور اللي عندنا باش نتجو مناصب شغل في جهة الدار البيضاء- سطات، وبالتالي يجب التفكير بمنطق جموي لإنتاج مناصب الشغل.

التشغيل المؤقت للأسف الشديد هو شكل من أشكال البطالة المقنعة، ما كاينش احترام لا ديال التصريح ب<sup>5</sup> (CNSS) لا ديال الحد الأدنى للأجر،

<sup>5</sup> Caisse Nationale de Sécurité Sociale.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نلاحظ في هذا الموضوع معكم أنه بين سياسة التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية للمواطنين حضورا قويا لما هو اجتماعي، وبالنسبة لنا في الاتحاد المغربي للشغل هذا من صميم عملنا اليوم، فإذا ما أردنا أن نضع عنوانا موحدًا لهذه القضايا الثلاث، فلن نجد أحسن من كرامة الإنسان المغربي، فلا كرامة بدون شغل ولا كرامة بدون ضمان حد أدنى من العيش الكريم ولا كرامة لمن يشتغل دون أن يستطيع تأمين هذا الحد الأدنى.

إذا كان عدد المغاربة الذين يعيشون تحت عتبة الفقر يعدون بالملايين، فأين يمكن أن نصنف الذين يشتغلون في ظروف تنعدم فيها الحماية الاجتماعية ودون الحد الأدنى للأجور، ويفوق عددهم 2.5 مليون؟ وأعني هنا القطاع غير المهيكل.

وهل الحد الأدنى للأجر نفسه يوفر العيش الكريم؟ أما الحديث عن باقي مكونات الطبقة العاملة من موظفين ومستخدمين وأجراء القطاع الخاص التي تخطى نسبيا في عالم شغلنا بنوع من الاستقرار، وفي نفس الوقت تشكل العمود الفقري للمجتمع، فإنها لم تنجو من استهدافها في مستوى قدرتها الشرائية بسبب القرارات المتخذة من طرف حكومتكم السابقة والحالية، سواء فيما يخص المقاصة أو التقاعد.

والأدهى أن سياستكم في التشغيل حتى داخل المرفق العمومي تستمر في خلق الهشاشة عبر تحويل عدد من مناصب الشغل القارة إلى مناصب شغل بالمناولة أو بالعقدة، أكثر من ذلك أن تصرّحكم، السيد رئيس الحكومة، بمراجعة مدونة الشغل، يهدف فقط لمزيد من المرونة ولا شيء غير المرونة، أي تعميم الهشاشة في ميدان الشغل.

كل هذا، السيد رئيس الحكومة، في ظل استمرار رفض التعاطي الإيجابي مع مطالب الطبقة العاملة، والتي عبرت عنها الحركة النقابية وفي طليعتها الاتحاد المغربي للشغل.

هذا الرفض لم يكن من نتائجه فقط إشعال حمى التوترات الاجتماعية وتصاعد وتيرتها، بل يضرب في العمق المحرك الأساسي للنمو ألا وهو الطلب الداخلي على الاستهلاك، فاستهلاك الأسر يشكل حوالي 75% من الاستهلاك النهائي، وبالتالي فالرفع من الأجور مثلا يساهم في تحسين القدرة الشرائية أي زيادة في الطلب على الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى الضغط على العرض، الشيء الذي يدفع إما إلى زيادة الإنتاج أو توسيع دائرة الاستثمار لاستعادة التوازن بين الطلب والعرض.

قد يقول قائل - هذا صحيح نظريا - ولكن في مناخ أعمال سليم ومنافسة شريفة، لكن مرة أخرى على من تقع مسؤولية ضمان المناخ السليم والمنافسة الشريفة؟

السيد رئيس الحكومة،

بالعودة إلى سياستكم المتبعة في محاربة الفقر لا بد من التسجيل:

أولا، أن محاربة الفقر يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من البرامج الاقتصادية والاجتماعية في السياسات العمومية، أما الإجراءات الأخرى فهي مكملة لهذه السياسة؛

ثانيا، أن المتدخلين في هذا المجال عددهم يكاد لا يحصى من قطاعات حكومية، مؤسسات، وكالات إلى غير ذلك، وبالرغم من المجهود المالي المعبأ، فإن النجاعة تبقى ضعيفة جدا ومؤشر التنمية الاجتماعية يظل ضعيف، والعبرة كما يقال بالنتائج وسأعطي مثالين نظرا لضيق الوقت:

صندوق التكافل العائلي يهدف هذا الصندوق إلى دفع النفقة لفائدة الأم المعوزة المطلقة وأبنائها الواجب لهم النفقة، ونظرا لتعقيد شروط ومساطر الاستفادة، فإن هذا الصندوق لم يستطع الوفاء بالغرض المخصص له، حيث لم تتجاوز نسبة الإنجاز من 2013 - 2015 إلا 8.53% من مجموع الموارد.

المثال الثاني صندوق التماسك الاجتماعي الذي أحدث من أجل تفعيل نظام المساعدة الطبية ودعم الأشخاص في وضعية إعاقة وتمويل برنامج تيسير ومليون محفظة من أجل محاربة الهدر المدرسي ومساعدة الأراذل في وضعية هشاشة، فإذا كان برنامج تيسير قد عرف بعض النجاح في المدارس المستهدفة فقط، فإن النسبة العامة للهدر المدرسي تزايدت بل وازدادت ارتفاعا في صفوف الفتيات مما يتضح معه أن الهدف من وراء هذا الصندوق لا زال محدودا وأن نسبة الإنجاز لم تتعد كذلك 20%، والمشكل ليس فقط في نسب الإنجاز ولكن انعدام الانسجام وعدم التكامل.

السيد رئيس الحكومة،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، إذ نسائلكم في هذا الموضوع الحساس، خصوصا في هذه الظرفية الحالية، وخصوصا في منطقة الريف، فإن الهدف أولا وأخيرا هو الوقوف على مكامن الخلل والمساهمة في إيجاد الحلول الكفيلة بوضع سياستنا العمومية باتجاه يضع الإنسان المغربي في صلب اهتماماتها، لأن المغرب غني بتعدد وتنوعه الثقافي وقوي بوحدة كيانه، وسينتقى أكثر بتسيخ دولة الحق والقانون، ولهذا فإننا نقترح في النهاية فيما يخص القضايا الاجتماعية ومنها محاربة الفقر، نطالب بتجميع أفتي لكل الجهود المالية المعبأة في هذا المجال تحت عنوان واسم واحد "المالية الاجتماعية"، وتخضع كلها لنفس المساطر التي تخضع لها المالية العمومية، وعموديا مراجعة تقييمية لكل المؤسسات المعنية قصد الوصول إلى إستراتيجية موحدة وشاملة وبرؤية جديدة.

ثانيا، فتح حوار جدي وعاجل بين أطراف الإنتاج والحكومة للوصول إلى وفاق وطني اجتماعي قوي يحدد تعاقبات ملزمة وجدولة زمنية للإنجاز وعلى رأس جدول أعمالها الملف المطالب للطبقة العاملة وكل مشاريع القوانين التي تهم الشأن الاجتماعي، وضمنها مشروع قانون الإضراب وكذلك

تأطير الأحزاب والنقابات والجماعات الترابية.

فالمنتخب يحاسب من السكان كما يحاسب من الدولة، لكنه لا يتوفر على الإمكانيات، ألم يكن الوقت للحديث بصوت عالي وبصراحة على هاذ الواقع المر؟ حتى المنتخبون الذين يجتهدون في تهييء ملفات دقيقة ومشاريع تنمية مدروسة مع السلطات المحلية ورؤساء المصالح الخارجية، تواجه أزمة تواصل مع المسؤولين، وللأسف تصطدم هذه الجهود مع بعض العقليات التي لم تستوعب التحول الذي يعيشه المغرب والمفهوم الجديد للسلطة بمختلف أنواعها.

بهذا أقول المنتخبون البرلمانيون، رؤساء الجماعات، أعضاء الجماعات المحلية والعمالات والأقاليم والجهات مصيهم الموت السياسي، هنا غادي نرجع للمقاولات.

هاذ ثلاث أشهر الأخيرة، 4500 مقالة اللي هي فلسفة، (les centres d'appels)، كيف يجب أن نتعامل مع هاذ الوضع في إطار استباقي مدروس لتفادي الإفلاس ومعالجة تداعياته؟

كذلك، السيد رئيس الحكومة، كاي شركات فلاحية وصناعية بحال عندنا مثلا "اولاد بورحة" تشغل 70 ألف منصب شغل، تفضل هذه الشركات تشغيل الفتيات عوض الذكور، هذه مقارنة النوع عكسية، كيف يمكن إنصاف هؤلاء الذكور لأنهم يشغلون 80% من الفتيات.

للتأكيد على أن الاستثمار هو الدافع الأساسي للتشغيل مثال واضح يتجلى في مخطط المغرب الأخضر، كان أبناءنا يعانون البحر للهجرة أو العمل في الفلاحة الإسبانية، وكانوا يعانون من طرف.. وكان ينعتهم المجتمع بالحركة، واليوم والحمد لله هاذ المخطط امتص إلى حد كبير اليد العاملة غير المؤهلة بالقرى والبوادي، وتراجعت آفة الحركة بشكل كبير، ولا يعرف هذا الكلام إلا من فقد أحد أفراد عائلته. إذن، تحفيز الاستثمار وضمان عدالة توزيعه المجالي هما شرطان أساسيان لتشجيع الشغل ومحاربة الفقر، لأننا نعتبر أن نجاح أي مخطط هو نجاح لكل المغاربة.

وختاما، السيد رئيس الحكومة، محاربة الفقر وتحدي البطالة قضية وطنية تحتاج إلى تعبئة وطنية شاملة والاستجابة لتطلعات الشباب المغربي في كل القرى والبوادي وفي الجبال وفي السهول وفي الحواضر لأنهم أبناءنا وينتظرون منا رعاية حقيقية، وهنا وجب التضامن بين الأبنك وبين المؤسسات المالية ورجال الأعمال والقطاع الخاص والمؤسسات العمومية الكبرى، ومراجعة، السيد رئيس الحكومة، أستسمح، ومراجعة الميزانية العمومية ولما لا ليذهب القسط الكبير لسياسة توفر الشغل للشباب العاطل، كذلك ولما لا يساهموا الموظفون السامون والبرلمانيون والوزراء للمساهمة كل حسب قدرته، لأن الأمر يتعلق بأبنائنا، والأب لا يشغله شيء أكثر من مستقبل أبنائه.

وفقنا الله وإياكم لخدمة هذا الوطن العزيز، وفقكم الله، السيد رئيس الحكومة، في هاذ المهمة.

توصيات لجنة تقصي الحقائق حول التقاعد.  
والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضل السيد الرئيس المحترم.

**المستشار السيد إدريس الراضي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد رئيس الحكومة، البطالة طامة عظمى وبالتالي التشغيل هو معيار جدية ونجاعة البرامج الحكومية، وعلى أساس التشغيل تم محاسبة الحكومات في جميع الدول الديمقراطية.

معدل البطالة، السيد رئيس الحكومة، مرتفع كيتعدى 10% في المعدل العام أما ما بين 15 سنة و 24 سنة وصل إلى 25%، وهذا رقم محمول في طبيته أسباب التوتر الاجتماعي، ولا يمكن أن نتكلم عن محاربة البطالة بدون أن نعتمد سياسات إردادية في الاستثمار العمومي يعطي نسبا في النمو تصل بين 5 و 7%، وكذلك يجب أن يكون هناك توطين عادل للاستثمار العمومي في الجهات وفي الأقاليم.

الجهات الغنية كما يقال تحظى بأكثر من 53% من الاستثمارات، هذا الاختلاف في التوزيع يجب تداركه وأعطي مثلا على هذا الاختلال لناخذ مثل حصة الرباط - سلا - القنيطرة، التي يقول على أن حصة الفرد في الاستثمار 12000 درهم للفرد، فهذا خطأ لأن منطقة الغرب التي أتمني إليها النمو فيها لا يتجاوز 1.5 وحصة الفرد من الاستثمار كانت 1000 درهم.

إذن هناك اختلال مجالي بين إقليم وإقليم، جماعة وجماعة أخرى، بمعنى أن مؤشرات التنمية في الخمسيات أو سوق الأربعاء أو تيفلت أو سيدي سليمان أو سوق الأربعاء الغرب، ليست نفس المؤشرات التي نجدها في الرباط أو سلا أو تمارة.

كذلك هناك إشكالية كبيرة جدا، حين نجد أن الاستثمارات بالجماعات الترابية بالمغرب حجمها لا يتعدى 10 ملايين درهم، هل بهذه الأرقام ستواجه الجماعات الترابية آفة البطالة والفقر؟ الجواب هو العكس.

**السيد الوزير،**

بهذا الواقع نترك المنتخب في مواجهة مباشرة مع شباب منطقتهم وسكانتها عاجزا عن تنفيذ وعوده، مما يعطي الانطباع على أنه استغل بطالة هؤلاء الشباب ليصل إلى موقع القرار، وهذا هو سبب سخط المغاربة على منتخبيهم، وبالتالي يختارون النزول إلى الشارع والاحتجاج البعيد عن



وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن لآخر متدخل في هذا المحور، مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد المبارك الصادي:**

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدتين الوزيرتين المحترمتين،

إخواني المستشارين والمستشارات المحترمتين والمحترمين،

طبعاً نعتقد في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن مقارنة التشغيل والتعليم والصحة والسكن هاذ القطاعات الاجتماعية ترتبط بالاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحكومات المتعاقبة، وبما أنكم، السيد رئيس الحكومة، تعتمرون الاستمرار على نفس الاختيارات السياسية، نعتقد جازمين أن الوضع لن يتحسن أكثر مما هو عليه، وبالتالي التشغيل مرتبط بالنموذج الاقتصادي المغربي، التشغيل مرتبط بالتعليم والتكوين المهني، وكل الحكومات المتعاقبة تقرر على أن التعليم ديالنا لا يلائم حاجيات سوق الشغل، وتسمعوا دائماً نفس الاختيارات ونفس المشاكل التي نعاني منها في تعليمنا، واليوم باقين تنتخبوا في إصلاح منظومة التعليم، واحنا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نقولوا أن الأولوية، وينبغي للحكومة أن تكون لها أولوية، هو إصلاح التعليم لأننا نعتبره مدخل أساسي في تطوير كل القطاعات الأخرى.

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

تكلمتوا على أنكم باغيين تطوروا وتنقحوا الإستراتيجية الوطنية للتشغيل اللي دارتها الحكومة السابقة، هاذ الإستراتيجية، اللي استغرنا له احنا أنها دايرة مشروع طموح ديال أنها ابغات تقلص نسبة البطالة من 9.2% سنة 2013 إلى 3,9% سنة 2025، هاذ الدراسة اليوم تتبين، اليوم احنا في 2017 ونسبة البطالة 10,8، تتبين على أن الدراسات في واد والوقوع المعاش في واد ثاني.

لهذا، السيد رئيس الحكومة، كل المقاربات ينبغي أن تنبني على شراكة حقيقية ما بين الفاعلين الأساسيين وهم المركزيات النقابية والمقاولات والحكومة.

**السيد رئيس الحكومة،**

ينبغي على الحكومة أن توفر أولاً العمل اللائق لنطلب من القطاع الخاص توفير العمل اللائق، غادي نذكركم، السيد رئيس الحكومة، بالعمل

اللائق حسب منظمة العمل الدولي، خاصو يضمن الحقوق الأساسية التي يتعين ضمانها، وهو الحق في أجر مناسب مقابل العمل المقدم، الحق في التغطية الصحية والحماية الاجتماعية المناسبة، الحق في توفر الشروط الصحية والسلامة المهنية في أماكن العمل، الحق في التنظيم النقابي، الحق في تمثيلية الأجورين، والحق في الحوار الاجتماعي، عدم التمييز على أساس الجنس أو العرق، حماية المرأة والأشخاص في وضعية إعاقة، الحق في التكوين والتكوين المستمر.

أسألكم، السيد رئيس الحكومة، واليوم تتعطيو إشارات والحكومات السابقة أعطت إشارات للمقاولات، ما دام أن الحكومة ما تتحترم قانون الشغل، وغادي نعطي أمثلة، اليوم باقي عندنا مشكل ديال عمال ديال الإنعاش الوطني في العمالات ما عندهم الحد الأدنى للأجر.

اليوم الدولة والحكومة والجماعات الترابية تنفوت بعض الاختصاصات ديالها للقطاع الخاص، وهاذ القطاع الخاص لا يحترم القانون، ولا يحترم قانون الشغل، وأتم تتعرفوا، السيد رئيس الحكومة، هاذ الشيء، في قطاع التعليم ديالكم كايته عاملات ديال النظافة، عاملات ديال المطبخ تبتقاضوا 600 درهم شهرياً، وتتعرفوا، السيد رئيس الحكومة، وكل الوزراء وكل المواطنين تيركبوا في القطارات ذك العاملات، تبتقاضوا 600 حتى 1000 درهم في الشهر. عمال المناولة الحراس في كل الإدارات العمومية ما عندهم الحد الأدنى للأجر، وبالتالي ملي تدير الحكومة هاذ الممارسة تتعطي إشارة قوية للمقاولات.

المقاولات اليوم هارين من الاقتصاد المهيكل للاقتصاد غير المهيكل، وهذا ورش احنا طامعين في <sup>6</sup>(La CDT) أنكم تفتحوا فيه، وتكون عندكم الجراءة، أن هاذ الاقتصاد غير المهيكل اللي اليوم أرباب العمل تيهربوا لأنه حقيقة كايته بعض المقاولات وطنية واللي تتأدي الضرائب وتؤدي الحد الأدنى للأجور وتصرح بالأجراء ديالها، ولكن كايته مقاولات أخرى ما تديرش هاذ الشيء، وبالتالي وأتم تتعرفوا هاذ الشيء كايته في الجماعات الترابية وفي القطاعات الحكومية، كايته شركات ما تتحترم الحد الأدنى للأجر، احنا استغرنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، هاذ المقاربة ديال هاذ التمير عاوثاني النقاش حول مدونة الشغل، وقتم، السيد الرئيس، بنظرة تشاركية ما بين الفرقاء الاجتماعيين، واش ابغيتو تديروا نفس الطرح اللي دارو سلفكم في التقاعد؟

اليوم، احنا طامعين على أنه هاذ مدونة الشغل اللي خرجناها بتوافق وطني ابغينا نفعوها على أرض الواقع، خصكم تعرفوا، السيد رئيس الحكومة، أن أغلب الشركات اليوم ما تيحترموش قانون الشغل، اليوم عندنا في الشغل يعني إلى محصنا اليوم سوق الشغل، اليوم كايته التسريح والطرده مجرد تكوين مكتب نقابي، اليوم كايته تفويت الخدمات للقطاع

<sup>6</sup> Confédération Démocratique du Travail.

حكومات سابقة في بلادنا باش نكونو في المستقبل أفضل.

لكن أنا ابغيت نقول بأنه خاصنا، ولا تبخسوا الناس أشياءهم، كاي بعض الأمور اللي في بلادنا نجحت وخاصنا نتمنوها، لأن إذا ما ثمنناش الحاجة اللي نجحت، ما يمكنش نجحو في الأمور اللي بقت، الأمور اللي قلت فيها بأنها النجاحات ديالها محدودة وأن غادي تقومو بالمراجعة ديالها، راه باين اعلاش قلتها، قلتها لأن كاي إشكالات إما في التطبيق، إما في الإستراتيجية، ولا في البرنامج النهار الأول تدار، ولكن كاي أمور اللي نجحت على أرض الواقع.

ولذلك، المكتب ديال التكوين المهني هو برنامج ناجح، وناجح حقيقة، الأرقام ناطقة وأنا غادي نعطيكم بعض الأرقام فقط باش نشوفو بأن هذا المكتب ديال التكوين المهني دار واحد الجهد مهم جدا لأنه اليوم مكتب التكوين المهني الخريجين ديالو نسبة الإدماج ديالهم في سوق الشغل عموما كيتفوق 75%، هذا ما كايبنش في برامج عادية 75%، وبعض القطاعات أي بعض التخصصات محددة يمكن يوصل حتى ل 100% وبعضها 95%، وخصوصا مثلا قطاع السيارات ولا في بعض القطاعات الأخرى، فإذا اخترنا فهذا التكوين المهني هو برنامج ناجح، نظوره بعض التخصصات ندققوها نزيدو تخصصات أخرى، هذا عمل كيدار سنويا بالمناسبة، كنشوفو دائما حاجات الشغل إذا كانت حاجة كتزاد واحد التخصصات جديدة فيه.

فلذلك هو برنامج ناجح أظن بأنه خاصنا نعتزو به، وندعموه وخصوصا أنه 50% من الناس اللي كيخرجوا من الهدر المدرسي، هاد البرنامج كيستوعبهم وكيكلمهم من تكوين جديد باش يدبجهم في سوق الشغل، وهذا عمل مهم جدا، لذلك وخا تنشوفو الهدر المدرسي كاي آليات أخرى لمحاولة التخفيف من الهدر المدرسي على الرغم من أننا نسعى أيضا إلى باش الهدر المدرسي نقلو منه.

بالنسبة مثلا للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هي أيضا مبادرة كانت أطلقت من قبل جلالة الملك سنة 2005 ومنذ ذلك اليوم إلى هذا الوقت قامت بواحد الجهد كبير جدا فيما يخص التنمية البشرية، بطبيعة الحال بخصوص بالنسبة لفئات معينة اللي هي هشة أو فقيرة وبالنسبة لمناطق تعيش واحد الدرجة عالية من الهشاشة والأرقام كنتنطق بهذه النتيجة، وهكذا.

إذن هناك العديد من البرامج اللي هي في التطبيق ديالها ناجحة، (L'ANAPEC) نفس الشيء بالمناسبة، (L'ANAPEC) ما نستاهنوش بالدور ديالها، هي قامت في برنامج ديال التكوين من أجل الإدماج بدأت في 2006، منذ 2006 إلى اليوم عاجت 620000 حالة ديال البحث عن الشغل ودمجتهم، في إطار.. دخلتهم في هذا البرنامج، وغير في السنة الماضية فقط 35239 شخص عند 3768 مقالة، وهاذ البرنامج إذن هو ناجح، ناجح هذا لا يمنع من تطويره كل مرة كيتزاد فيه واحد

الغير مهيكل بنسبة 90% و95%، اليوم كايينة عقد الشغل عند شركات الوساطة، هاذ الشركات ديال الوساطة عندهم عقد شغل دائمة، وهم عندهم رخصة ديال التشغيل المؤقت.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم، أتم مدعوون للرد على التعقيبات إلى ابغيتو طبعاً، تفضل.

**السيد رئيس الحكومة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

أجدد الشكر لجميع السيدات والسادة المستشارين المحترمين، وأجدد الشكر لجميع المتدخلين، وكونوا على يقين أي حاولت أن أنصت باهتمام شديد لجميع الملاحظات اللي تقالت، وأنا عازم إن شاء الله في مجال التحيين، هو غير التدقيق والتحيين ماشي مراجعة ديال الإستراتيجية الوطنية للتشغيل إن شاء الله غادي نديرو ندوة، في إطار هذا التدقيق غادي نديرو ندوة، وسندعو السيدات والسادة البرلمانيين ممثلين عن الفرق البرلمانية لحضورها، يحضروا معنا ندوة داخلية في التحيين باش حتى هما يعيطونا الأفكار ديالهم، احنا ما نكرهوش نظورو نكونو أحسن ما نكرهوش.

فلذلك، غادي نبقاو في هاذ المنهج التشاركي بمجرد ما تدير الوزارة المعنية الملاحظات ديالها، غادي ننظمو إن شاء الله ندوة، والسيد الوزير ما كايبنش لأنه في مهمة خارج المغرب.

أنا قلت فعلا التشغيل معضلة مستعصية، قلتها ولكن دخلت هي معضلة مستعصية بالنسبة لجميع الحكومات، في جميع الدول بالنسبة لهم هذا واحد الورش مقلق، فلذلك المقاربة ديالو خص تم بواحد النفس، أولا استشارافي، ثانيا وطني، ثالثا أيضا بالتواضع، باش ما نديروش وعود اللي هي غير قابلة للتطبيق، تعطيو واحد الوعود اللي هي ممكنة التحقيق ديالها ممكن باش نتمشيو فيه.

وفاش قلت هاذ الهضرة، لا يعني، السيد المستشار المحترم، رفع الولاية البيضاء، أنا ما نرفعش الولاية البيضاء، أنا من نهار أنا شرفني جلالة الملك، شرف الحزب ديالي وصادق عليها، صوت البرلمان مجلس النواب، أنا إن شاء الله غادي تقوم بالمهمة ديالي على حسب ما أستطيع، وندير جهدي ونخدم إلى آخر لحظة، وبطبيعة الحال بمنهج اللي اهضرنا عليه اللي هو منهج تشاركي، تشاوري، إصاقي، وغادي نديرو جهدنا إن شاء الله إلى أقصى شيء، واحنا ابغينا نجحو، ولا شك أن جميع الأخوات والإخوان ابغونا أيضا نجحو لأن احنا إلى نجحت هاذ الحكومة غير كنتضافو لنجاحات ديال

الشوية كنتخفف الشروط.  
أنا متفق مع السيدات والسادة المستشارين الذين ركزوا على أن بعض البرامج الشروط فيها صعبتها، وأن هذيك الشروط أدت إلى أن المخرجات ديالها كانت متواضعة بالمقارنة مع حتى الإمكانيات المادية المرصودة لها، وهذا ما أشار إليه بعض الإخوان فيما يخص مثلا صندوق التكافل العائلي، الخاص بالمطلقات فهو فعلا هاد الشئ كين، وهناك نقاش وهاذ الشئ تم بيني وبين السيد وزير العدل منذ 3 أسابيع تقريبا، والسيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان في هذا الموضوع ديال هذا البرنامج واش يمكن هذيك الشروط كيفاش التطوير ديالها، إلى آخره، وهناك حوار في هذا المجال، التخفيف ديال الشروط ولكن خاصنا نقولو بأن هاذ الصندوق استطاع أن يقوم بتنفيذ 12415 حكم قضائي، وبطبيعة الحال احنا ما نكروهش نظوره وغادي نشوفو الإمكانية ديال هاذ التطوير وأشنو هي التأثير ديال هاذ التخفيف ديال هاذ الشروط على النتائج ديالو.

لذلك هاد الشئ تم فيه جهود كبيرة، ولذلك الإحصائيات تقول بأنها عن طريق الوساطة اللي قاموا بها هؤلاء الفاعلين تم تقادي اندلاع عدد مهم من الإضرابات اللي كيزيد على 1500 إضراب، تقريبا 1600 إضراب، أكثر من 1282 مؤسسة، وبالتالي عدد الإضرابات اللي اندلعت فعلا والتي تمت هي أقل من الإضرابات اللي تفاديناها، وهذا عمل مهم عن طريق هاذ الوساطة، ولكن أيضا كنقومو بعمليات ديال التفتيش وعمليات المراقبة، وبالتالي على حسب الإحصائيات 33000 زيارة تمت لمقاولات إما بناء على شكايات أو بناء على كتابات حتى في الإعلام.. إلى آخره، وهو في 2016 بزيادة 41% بالمقارنة مع 2015، ووجهت في هذا أكثر من 8000 ملاحظة للمعنيين بالأمر المشغلين بمختلف أنواعهم، وتمت معالجة حوالي 55000 نزاع فردي وإرجاع 4700 أجبر إلى عمله، وتسوية 76000 شكاية، وأظن بأن هذا واحد النتيجة مهمة، يمكن النزاعات أكبر بهذا بكثير ولكن الوساطات والتدخلات من هذا النوع يلاه يمكن تحل واحد الجزء، والجزء الآخر خاص تحلو الجهات القضائية أو الجهات المعنية.

فيما يخص البعد الجهوي، أنا متفق مع السيد المستشار المحترم الذي قال بأنه الجهات خاصها تقوم بواحد الدور أكبر، ويمكن نقول بأنه من الآن راه انطلقت برامج جهوية في مجال التشغيل، ولكن حددت كبرامج أولية عدد معين من الجهات وبدات فيها، وهي كتهدف إلى أن مجالس الجهات هي اللي تتكلف من خلال دعم لها على دعم حركة الباحثين عن الشغل عن طريق البرامج نفسها الوطنية، ولكن كيفية فالتأهيل مثلا الباحثين عن الشغل باش يمسيو يلقاو القدرة باش يلقاو الشغل المناسب.

تحويل التكوين المهني لفائدة غير حاملي الشهادات، لأن حتى هما كين إشكال بالنسبة لغير حاملي الشهادات، منح قروض الشرف، ماشي قروض للاسترداد، قروض شرف لإنشاء المقاولات الصغيرة جدا والأنشطة المدرة للدخل، دعم الأشخاص في وضعية إعاقة وأيضا تطوير التشغيل في مجال الخدمات ذات النفع العام من خلال تقديم الدعم للجمعيات، وهذا حتى هو راه واحد المجال ديال التشغيل مهم، والآن الجمعيات حتى هي أصبحت مشغل مهم من خلال دعم الدولة لها، وهذا برنامج وحا بدا محدود ولكن غادي يتطور تدريجيا من خلال تطوير حكامته.

لا بد أن أشير أيضا إلى أنه الإخوان حضروا على تعديل أو مراجعة مدونة الشغل، أنا لم أقل.. النية ديالي بعدا عارفها غير الله، أنا ما قلت والو باش تعرف النية ديالي، احنا النية ديالنا...  
هو وبالمناسبة بعض الإخوان من النقابات أثناء جلسات الاستشارة الأولى كانت من بين المقترحات اللي جابوا هما نيت كيطالبا بتعديل مدونة الشغل، فلذلك احنا أولا غادي تكون مقارنة تشاركية، ومادام مقارنة تشاركية ما عندهم ما تخافوا، ولكن المراجعة ديالها ضرورية، اشغال هاذي داز عليها دابا؟ واش غادي تبقى دائما صالحة؟ لكن 10 سنوات بان لي أنها يمكن...  
أنا أريد أن أقول بأن الجهد اللي تم على مستوى الدولة فيما يخص

الالتزام بمقتضيات مدونة الشغل محمد مستمر، وكندعمو الآليات الموجودة، مفتشي الشغل، الحوار في هاذ المجال، المواكبة في هذا المجال، ولكن راه سلطة الدولة والسلطات العمومية والجهات المعنية راه عندها حدود، عندما يتدخل القضاء كيولي حاجة أخرى.

ولذلك هاد الشئ تم فيه جهود كبيرة، ولذلك الإحصائيات تقول بأنها عن طريق الوساطة اللي قاموا بها هؤلاء الفاعلين تم تقادي اندلاع عدد مهم من الإضرابات اللي كيزيد على 1500 إضراب، تقريبا 1600 إضراب، أكثر من 1282 مؤسسة، وبالتالي عدد الإضرابات اللي اندلعت فعلا والتي تمت هي أقل من الإضرابات اللي تفاديناها، وهذا عمل مهم عن طريق هاذ الوساطة، ولكن أيضا كنقومو بعمليات ديال التفتيش وعمليات المراقبة، وبالتالي على حسب الإحصائيات 33000 زيارة تمت لمقاولات إما بناء على شكايات أو بناء على كتابات حتى في الإعلام.. إلى آخره، وهو في 2016 بزيادة 41% بالمقارنة مع 2015، ووجهت في هذا أكثر من 8000 ملاحظة للمعنيين بالأمر المشغلين بمختلف أنواعهم، وتمت معالجة حوالي 55000 نزاع فردي وإرجاع 4700 أجبر إلى عمله، وتسوية 76000 شكاية، وأظن بأن هذا واحد النتيجة مهمة، يمكن النزاعات أكبر بهذا بكثير ولكن الوساطات والتدخلات من هذا النوع يلاه يمكن تحل واحد الجزء، والجزء الآخر خاص تحلو الجهات القضائية أو الجهات المعنية.

لا بد أن أقول أيضا عن صندوق التماسك الاجتماعي الذي تحدث عنه، هو صندوق أدى واحد الدور مهم جدا بالمناسبة، خاص التكافل العائلي حضرنا عليه، صندوق التماسك الاجتماعي اللي الموارد ديالو المالية بدأت في تصاعد، يعني تتضاعف سنة بعد سنة.

وفيما يخص المعاقين بالضبط، فيما يخص المعاقين بالذات تطورت المداخل ديالهم في شق المعاقين بين 2015-2016 من 50 مليون درهم إلى 111 مليون درهم، يعني ضاعفناها، تصاعفت، واش تدير هاذ الشق ديال المعاقين؟ تدير الدعم للأطفال ذوي الإعاقة في قضية التمدن وكيدعمهم، كيدعم المقاولات الصغرى أو لتشغيل الأطفال المعاقين أو مقاولات صغرى للمعاقين، تيعطي واحد المجموعة ديال الأدوات مثل الكراسي، مثل المعينات للمعاقين، وأيضا هناك مراكز خاصة لاستقبال المعاقين لتوجيههم واستقبالهم، وهو يستفيد أيضا من هذا الدعم.

فإن هاذ البرامج الاجتماعية وبرامج حماية اجتماعية ضرورية، راه واخا نديرو التعليم والصحة مزيان، إلى ما كاينش برامج حماية اجتماعية غادي يبقى عندنا دائما الفقر المدقع، ولذلك هاذ البرامج تتوجه إلى أسفل السلم، هاذوك الناس اللي ما يمكنش تستوعبهم لا شغل بسيط ولا معقد، لا ما يمكنش يتقدموا للمباراة، هاذوك تدارت لهم برامج الحماية الاجتماعية، وهاذي هي البرامج اللي كايينة حتى في الدول الكبرى في العالم، لأن كين واحد الشرائح معينة ما يمكنش هو يوصل لها، المعاقين عندهم إعاقة، هذا وضع تيجتاج لدعم، فلذلك تتجي هاذ قضية الدعم.

أنا أريد أن أقول بأن الجهد اللي تم على مستوى الدولة فيما يخص

تشكل الجهوية المتقدمة خيارا استراتيجيا للتوزيع المنصف للثروة وخلق التوازن التنموي جهويا ومجاليا واجتماعيا، وفي هذا الإطار تعتبر المناطق القروية والجبلية أكثر المجالات المعنية بهذا المضمون التنموي للحكومة الجهوية لما تعرفه من خصائص على جل المستويات رغم الجهود المبذول في هذا المسار في هذا العقد الأخير، ولتدارك هذا الخصاص التنموي وتوجهيات ملكية سامية، فبلادنا مقبلة على ورش كبير يمثّل في إطلاق برنامج لتنمية المناطق القروية والجبلية باعتمادات مالية تقدر بـ 55 مليار درهم على مدى 7 سنوات المقبلة.

على هذا الأساس، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن ما هي التدابير التي تتخذونها لتفعيل هذا البرنامج الحيوي والإستراتيجي؟ وماذا عن الإجراءات المواكبة لتنزيل الجهوية المتقدمة، بغية جعل الجهات شريكا إستراتيجيا في مجال التنمية القروية والمجالية والاجتماعية؟  
شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدتان الوزيرتان،

إخواني المستشارين،

تضمن البرنامج الحكومي الذي صادقنا عليه إستراتيجية وطنية واضحة، تتجه رأسا نحو النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغابوية، والتي جاءت متناغمة مع التوجهات الملكية السامية.

سؤالنا، السيد الرئيس: ما هي تفاصيل هذه الإستراتيجية؟ وهل تتوفرون على أولويات في هذا الإطار؟  
شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للإجابة عن الأسئلة التي استمعنا إليها.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

بالمناسبة، قضية التشغيل في قضية تفعيل هذا المقتضى القانوني ديال 7% ديال الأشخاص المعاقين، هاذ الشي غادي نديرو فيه خطوات عملية في القريب العاجل إن شاء الله، في الأسابيع المقبلة باش المباريات اللي غادي تيجي تنفذ هاذ 7% ديال الأشخاص المعاقين في التوظيف، وغادي نحرصو عليها إن شاء الله، ودابا كاين إجراءات اللي غادي تكون عملية وعيتمكن من هاذ الأمر نطبقوه، وأظن بأن هاذ جزء مهم من مطالب هذه الشريحة التي تحتاج كل عناية منا كما تحتاجها مختلف شرائح الشعب المغربي. وشكرا جزيلا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

إلى اسمحتو، الآن ننتقلو لمعالجة الأسئلة المرتبطة بالمحور الثاني، المتعلق بإستراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغابوية، عندي في هاذ المحور ثلاثة ديال المداخلات لثلاث فرق برلمانية، في حدود ما تبقى من الوقت طبعاً.

أول متدخل عن فريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد رئيس المجلس المحترم.

السيد رئيس الحكومة،

بذلت بلادنا خلال السنوات الأخيرة مجهودات معتبرة لفك العزلة عن العالم القروي، إلا أنه لازلنا بعيدين عن تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، لذلك، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، حول استراتيجيات الحكومة للنهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية وحول التقدم الحاصل في البرامج ذات الصلة.  
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة لفريق الموالى الفريق الحركي المحترم، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة والسيدات الوزراء المحترمون،

إخواني وأخواتي المستشارين والمستشارات المحترمون،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

## شكرا للسيدات والسادة البرلمانيين المستشارين المحترمين.

من المعلوم أن ساكنة الوسط القروي تشكل حاليا حوالي 40% من مجموع ساكنة المغرب، وذلك على الرغم من التطور المتزايد لحركة التمدن، وإذا كانت بلادنا قد سجلت معدلات لا بأس بها عموما في مجال التنمية البشرية، في مجال محاربة الفقر والهشاشة، كما تحدثنا عن ذلك منذ قليل، بالمناسبة بعض الإخوان حضروا على التضارب ديال الإحصائيات، راه ما كاينش تضارب كبير ديالها، كاين توقعات، أما الإحصائيات عندنا مرجع واحد، المرجع الإحصائي هي المندوبية السامية للإحصاء، ولكن في التوقعات تتوقع بعض الاختلافات نتيجة إما الفرضيات تختلفوا فيها في البداية أو المعطيات ما تتكوشن ومتقاسمة من قبل جميع المؤسسات، ولكن الإحصائيات بعد ذلك عندنا مرجع واحد الإحصائيات اللي تتخرج هي المندوبية السامية للإحصاء.

إذن الفقر والهشاشة على الرغم من التطور الإيجابي اللي وقع بيقين ظاهرة قروية بامتياز ديال البادية، بمعنى إلى عندنا نسبة ديال الفقر والهشاشة يعني قلت، ولكن في البادية لا تزال مقلقة كثيرا، ف 89% من الفقراء تيعيشوا في البادية، هذا رقم محول وتبلغ العدد دياهم 2 المليون تقريبا شخص، وذلك حسب آخر الإحصائيات الوطنية.

والواقع أن العالم القروي كان منذ عقود مجال برامج متتالية، طموحة، ولا يزال موضوع برامج وتدخلات متعددة ومتنوعة، وهاذ البرامج حققت عدد من النتائج معتبرة، فك العزلة مثلا، الكهربية، التزويد بالماء الصالح للشرب، التطورات اللي تدارت في بلادنا مهمة، معتبرة على الرغم من الإشكالات اللي كاينة اليوم في هاذ البرامج، دابا أشنو كناقشو؟ أشنو هو الجديد بالنسبة للإستراتيجية الجديدة في ما يخص تنمية العالم القروي؟ وأشنو هي؟ واعلاش بنت؟ بنت على أنه نحتاج إلى مقارنة تنطلق من توجهات أخرى.

أولا، تنطلق من الإلتقائية، البرامج القديمة في كثير من الأحيان ما كنتكوشن الإلتقائية في ما بينها، والجميع يعرف هاذ المشكل راه كنعيشوه حتى في المدن أحيانا، كندار الصفقة ديال الطريق كندوزو الطريق عاد كيحي شي حاجة أخرى كنعادو نحفرو باش ندوزو إما الواد الحار ولا كندوزو الطريق، عاد كيحي شي حاجة أخرى كنعادو نحفرو باش ندوزو إما الواد الحار ولا.. كندوزو كيحي شي اشوية كيقل لك، وقف راه باقي مول الضو ولا مول التليفون راه باقي عندو.. إلى آخره.

السبب هو عدم وجود إلتقائية منذ البداية، جميع البرامج خاص تكون البرمجة ديالها الزمنية تكون كلها بشراكة وتوازي والتقائية بين مختلف الفاعلين ومختلف المتدخلين، هذا على المستوى الصغير وعلى المستوى الكبير نفس الشيء.

إلتقائية السياسات العمومية شيء ضروري، وبالتالي البرنامج الجديد اللي كان جلالة الملك أمر به ديال صندوق التنمية القروية، الهدف منو هو

جميع القطاعات تلتقي في برنامج واحد فيه التقائية وفيه تنسيق.

ثانيا، اللا مركزية، هاذ البرنامج الجديد غادي بيني على اللامركزية، كيغطي أهمية للجاعات الترابية بدء من الجهات باش يمكن هي تقوم بأوار رائدة في التنفيذ ديال هاذ البرنامج، وأيضا أخذ بعين الاعتبار خصوصيات مختلف المناطق في وضع البرنامج.

وفي هذا المنظر تم إعداد إستراتيجية تركز على ثلاث مكونات:

المكون الأول، يتعلق بالتأهيل التضامني لتسهيل استفادة هذه المناطق من الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم والكهربية والمرافق العمومية والماء والبنية التحتية أساسا.

المكون الثاني، هو إنجاز مشاريع محلية مندمجة تخص القطاعات الحيوية حسب مؤهلات كل منطقة، كل منطقة عندها مؤهلات، كاين اللي الصيد البحري مهم جدا، وكاين اللي ما عندوش البحر، عندو مسائل أخرى، إذن الفلاحة والسياحة والصناعة التقليدية والصيد البحري والمناجم وغيرها هاذ كلها مجالات قطاعات خاص تكيف بها الأنشطة والمشاريع التي تنجز محليا.

المكون الثالث، مرتبطة بالمشاريع الكبرى المهيكلية التي تم تأهيل المراكز الحضرية وإحداث مشاريع كبرى إما سياحية وإما في الطاقات المتجددة بحال الطاقات الشمسية والطاقات الريحية وذلك لإدماج المحيط الجبلي في محيطه الاقتصادي.

ولتحقيق الشروط ديال النجاح لتنزيل هاذ الإستراتيجية وللرفع أيضا من مستوى التنسيق بين مختلف المتدخلين وطنيا ومجاليا تم إرساء آليات للحكمة والتسيير من أجل تعزيز هذا التنسيق.

الأول أحدث لجنة وزارية دائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية برئاسة رئيس الحكومة، وتضم 15 قطاع وزاري عهد إليها بمهام توجيه والمصادقة على الإستراتيجية والبرامج والتتبع والتقييم والتحكيم.

هاذ اللجنة أحدثت منذ فترة قصيرة فقط عقدت اجتماع واحد وسنعدد في القريب إن شاء الله الاجتماع الثاني، لأن هي اللي غتكفل بهاذ الإلتقائية وهي التقائية أساسية والإكثاضع الأموال والجهود هاذ النقطة الأولى.

ثانيا، إحداث لجنة وطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية يرأسها السيد وزير الفلاحة، وتضم أيضا ممثلين عن مختلف تلك القطاعات المعنية.

ثالثا، إحداث لجن جهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية تضم في عضويتها رؤساء الجهات، أو رئيس الجهة المعني والمنتخبين، رؤساء المصالح اللامركزية بالقطاعات الحكومية قصد تتبع إنجاز وتقييم البرامج الجهوية لتنمية المجال القروي.

إذ كاين تخطيط، كاين برمجة، كاين التقائية على المستوى الوطني، وكاين التنفيذ وتتبغ الإنجاز على المستوى المحلي، وهذا هو الجديد في هذه الإستراتيجية الجديدة، دائما كان الإنجاز على المستوى المحلي، ولكن دابا كاين لجان جهوية معدة لهذا ومحددة، ويتم إعداد وقيادة المخططات الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية عبر منهجية على 5 مراحل.

المراسيم التي أمر القانون بإصدارها، فلذلك احنا غادي نسرعو هاذ الورش، ونحن لا نزال في المدد الزمنية المحددة قانونا، احنا راه باقي ما تجاوزناش المدة الزمنية ديال إصدار هذه المراسيم.

ولكن رغم ذلك جميع القطاعات الحكومية معنية، وخصوصا وزارة الداخلية اللي معنية بإعداد هذه المراسيم، راه تعبأت باش تخرجو قبل آخر المدة الزمنية قانونيا باش نرجعو، لأن واعيين بأن تفعيل الجهوية المتقدمة حقيقة على الأرض هو أداة من أدوات تحقيق أهداف هاذ الإستراتيجيات، ما يمكنش نخدمو الجهات بلا ما يكون النخب الجهوية هي اللي تخدم وتعطي لها الأدوات الكاملة ديال العمل، لا الإدارية ولا الصلاحيات ولا المالية، ولكن أيضا نعرف بأن هناك صندوقين من بينهم صندوق التكافل بين الجهات، هاذ صندوق التكافل بين الجهات غادي يمكن إن شاء الله من دعم الجهات اللي وقع فيها تأخر في البرامج التنموية لأسباب تاريخية أو أسباب جغرافية أو أسباب متعددة أخرى، وهاذ الصندوق بمجرد ما غادي ييدا غادي يدعم هاذ الجهات وغادي يمكنها باش تستدرك، احنا واعيين بأن النهار الأول الدستور فاش جا وجاب هاذ الصندوق جا بوعي أنه هناك جهات لأسباب معنية لم تستفد كباقي الجهات من ثمار التنمية.

لذلك، احنا هاذ الشيء راه واخذينو بعين الاعتبار وحاطينو فوق الطاولة، إن شاء الله غادي نخدمو فيه بفعالية بإذن الله لتحقيق هذه البرامج ولتحقيق أهداف هاذ البرنامج الطموح للتنمية القروية والجبيلية. وشكرا جزيلًا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:**

**شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.**

أعطي الكلمة الآن لأول متدخل في هاذ المحور من فريق العدالة والتنمية في حدود 3 دقائق وبضعة ثوان.

**المستشار السيد الحسين العبادي:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**شكرا السيد رئيس الحكومة على التوضيحات اللي اعطينونا في هاذ المجال.** نحن حينما قلنا في فريق العدالة والتنمية بأننا لا زلنا بعيدين عن تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، فلأننا انطلقنا من عدة مؤشرات مقلقة كنسبة الفقر في العالم القروي التي تبلغ 8,9% مقارنة مع نسبة 2,9% بالمجال الحضري، كذلك معدل الهشاشة الذي بلغ نسبة 21,6% في العالم القروي مقارنة بنسبة 7,1% في المجال الحضري حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2014.

**السيد رئيس الحكومة،**

كما أن المغرب يوجد في مراتب غير مشرفة بالنسبة لمؤشر التنمية، نحن في المرتبة 126 من أصل 188 دولة، هناك تراجع في هذا المؤشر لأننا كنا في 1995 في المرتبة 117 طلعتنا للمرتبة 123، الآن في المرتبة 126 إذن

التوجيه الاستراتيجي يتم على المستوى المركزي، من خلال اقتراح مشاريع نموذجية والميزانيات التقديرية، توجيه سيمكن المستوى الجهوي والتزاي من اقتراح المشاريع ومكونات المخطط الجهوي، المصادقة على هذه المشاريع وعلى المخطط الجهوي على المستوى المركزي، التعاقد بين المستوى المركزي والتزاي ليصبح هاذ المخطط كمرجع للبرمجة السنوية.

على مستوى الإنجاز يقترح أن ينجز كل قطاع من خلال مصالحه اللامركزية المشاريع والبرامج التي تدخل في إطار اختصاصه ويعهد تتبع وتقييم إلى اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية من خلال سكرتاريته.

وفي هذا الإطار، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2015 نعمل حاليا مع كل من الوزارات المعنية في إطار هذه البنات التي تحدثنا عنها على بلورة مخططات عمل جمهوية في إطار البرنامج الوطني لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي.

ولتفعيل هذا البرنامج، تم إطلاق إعداد المخططات الجهوية منذ مارس 2017 من خلال اجتماعات بين اللجنة الوطنية واللجان الجهوية انطلقت منذ مارس، وقدمت أغلب الجهات مخططاتها الإجمالية وخطة العمل لسنة 2017، وتم حاليا مراجعتها وتدقيقها على المستوى المركزي.

ومن المرتقب أن يتم خلال هذه السنة تفويض الاعتمادات للشروع في أشغال المشاريع التي تتوفر على الدراسات الضرورية، إنهاء إعداد برنامج 2018-2022 مع أخذ التزامات من الأطراف المعنية بتحويل الاعتمادات والقدرة على الإنجاز بعين الاعتبار.

ويشكل صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية رافعة أساسية لاندماج والتكثيف التدخلات مكانا وزمانا ومواكبة لمصادر التمويل الأخرى، وخصوصا أن هناك جهات أخرى تتدخل من غير الجهات اللي اهضرتنا عليها، وهي المكتب الوطني للماء والكهرباء مثلا أو عدد من المكاتب الأخرى التي أيضا هي معنية بالتدخل في إطار هذا البرنامج.

وللتذكير هاد صندوق التنمية القروية كان من قبل، وعرف قفزة نوعية حيث ارتفعت الاعتمادات المفتوحة من 300 مليون درهم سنة 2008 إلى 1.8 مليار درهم سنويا من 2013 إلى 2016، وشارك فيها عدد من البرامج التي تعرفونها جميعا، هذا إذن...

ولكن نحن واعون كما أشار بعض السيدات والسادة المستشارين إلى أن تنزيل الجهوية المتقدمة نحن في بدايته في الحقيقة، لأن عندنا واحد 60 مرسوم خرج منها 31 مرسوم، عندنا 29 مرسوم تقريبا 30 مرسوم في هاد المجلس الحكومي المقبل يعني غدا غادي نصادقو على 16 مرسوم منها، وغادي نحاولو ما أمكن نسرعو مراسيم أخرى باش يمكن تمكن الجهات لأن هاذ المراسيم أداة ضرورية باش تتمتع الجهات بالاختصاصات ديالها، الاختصاصات ديالها ما يمكنش تكون فقط بقانون، ولكن أيضا عن طريق

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود باسم الفريق الحركي أن أشكركم السيد رئيس الحكومة على التوضيحات التي قدمتموها حول مجهود الحكومة لتنمية المناطق القروية والجبالية، وهو مجهود يظل إلى حد الآن دون مستوى الطموحات بسبب غياب مقاربة مندمجة مبنية على مخطط عملي يجمع التدخلات القطاعية، وهذا ما جاء في الجواب ديالكم السيد رئيس الحكومة، لأن واحد العدد ديال القطاعات ما عطاش النتيجة ديالو.

وهو المخطط الذي نتطلع إليه في ظل إحداث قطاع حكومي مكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات، هذا القطاع الذي لازال ينتظر منكم السيد رئيس الحكومة، تحديد اختصاصاته بدقة ووضوح ورفع اللبس القائم حول مجاله وتدخله.

فالتنمية القروية، السيد رئيس الحكومة، أشمل من التنمية الفلاحية على أهميتها في هذا الوسط، وهو أيضا أكبر من برنامج الربط بالماء والكهرباء، والذي لازال متعثرا على اعتبار أن المؤشرات المعلنة في هذا الصدد هو تحديد عدد المنازل المستفيدة من هذا الربط وليس احتساب مراكز الجماعات التي وصلها الربط.

كما أنه لم يعد مقبولا أن تفرض على المواطن القروي ومعه الجماعات القروية بميزانيتها المحدودة أثمنا خيالية ليستفيد من حقه المشروع في الماء والكهرباء، على خلاف ساكنة المدن، وقس على ذلك الطرق والمسالك وضعف التجهيزات الأساسية من مدارس ومستشفيات وباقي المراكز الاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة،

راه الإنسان إلى ابغا يدخل اليوم العداد ديال الماء في المدينة تيدخلوا بـ 1000 درهم أو 1500 درهم، ولكن إلى ابغا يدخل العداد ديال الماء في البادية راه خاص 2,5 مليون أو لا 3 المليون، هذا غير مقبول، السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

لم يعد معقولا ولا مقبولا أن يظل نصف ساكنة الوطن وثلاثها في الجبال يدفعون ثمن تركز التنمية والاستثمارات العمومية والخاصة في جهات بعينها، وهي الوضعية التي جعلتنا اليوم نتابع حراكا اجتماعيا يتنامى في هذه المناطق جراء سياسات عمومية أهملت هذا المغرب العميق وبسبب غياب برامج تنموية ناجعة تستهدف الإنسان ومحيطه.

وعلى هذا الأساس، نعتقد السيد رئيس الحكومة، أن معالجة هذه الوضعية تتطلب منا ما يلي:

أولا، توزيع منصف للاستثمارات العمومية من خلال إطلاق يد الجهات والجماعات الترابية المكبلة بنصوص تنظيمية وموجلة، ونقل الاختصاصات مرفوقة بالاعتمادات اللازمة لتقوم هذه المؤسسات

السؤال كيبقى مطروح أمام هذه البرامج.

كما تتجسد ليس الفوارق الاجتماعية فحسب، بل الفوارق المجالية كذلك في تركيز الثروة بجهتي الدار البيضاء- سطات، الرباط- سلا- القنيطرة بنسبة 48,3% من الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى تركيز الثروة في يد قلة قليلة من المغاربة تحتكر الثروة، لذلك ينتظر سؤال أين الثروة؟ أجوبة واضحة وصریحة السيد رئيس الحكومة.

فسكان البادية بحاجة للقاءات تواصلية فعلية مع الحكومة وليس من أجل التعبير عن النوايا الحسنة وامتصاص الغضب، فهم بحاجة لبرامج تنموية حقيقية وواقعية، برامج تقطع مع الفساد والتحكم.

وفي هذا الإطار، نثير انتباهكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، إلى التأخر الحاصل في تنزيل برنامج تقيص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي وصندوق التنمية القروية اللي الغلاف المالي ديالو يتجاوز 50 مليار ديال الدرهم لا حديث عنه، لذلك كنبطلو منكم توضيح في هذا الجانب.

ويبقى، السيد رئيس الحكومة المحترم، من حق أهلنا في البادية الاستفادة من خيارات الوطن والاستجابة لمطالبهم العادلة والمشروعة، والمثملة في الماء الصالح للشرب، الصحة، التعليم، الشغل.

هذا طبعا في احترام تام لكرامتهم، وهذا لا يتأتى إلا بديمقراطية حقيقية، فلا تنمية بدون ديمقراطية وبدون صون كرامة المواطن وحرية واحترام دور الأحزاب الجادة والمسؤولة في الحياة السياسية وأن تهميشها سيؤدي لا محالة لأزمة مشروعية التمثيلية لدى المنتخبين، وهو ما يحصل حاليا في بعض مناطق المغرب.

دون أن ننسى، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن الاستجابة للمطالب الملحة للفئات المحرومة، خصوصا بالبادية تبقى شرطا أساسيا للمحافظة على استقرار الوطن وتحقيق السلم الاجتماعي، هذا الاستقرار الذي يسعى الآن في المغرب الكل إلى توفيره، والكل إلى دعمه.

وشكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا.

أعطي الكلمة الآن لآخر متدخل في اللائحة لفريق التجمع الوطني للأحرار، عفوا للفريق الحركي، معذرة السيد الرئيس، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

**المستشار السيد محمد البكوري:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

أشكركم على جوابكم، وأحاول من خلال هذا التعقيب ثمين ما تفضلتم به من معطيات، وتمة ما جاء على لسانكم مؤكداً أن فريق التجمع الوطني للأحرار يرى بأن مفتاح حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتأخر الحاصل في بلدنا مرتبط بتنمية قروية شاملة، توفر العيش الكريم للسكانة القروية وتجعلهم مرتبطين بأرضهم، وهم يعملون على تنمية الاقتصاد القروي من مختلف مناحيه، السياحة الجبلية، والاقتصاد الاجتماعي بشكل عام، الفلاحة التضامنية، قطاعات كلها من شأنها توفير فرص الشغل للسكانة مما سيكون له انعكاس على الوضع العام، فهذه التنمية مفتاحها الأساسي فك العزلة عبر تعزيز البنيات التحتية من طرقات وتوفر الماء الشروب وتعميم الكهرباء القروية، آليات ضرورية تجعل من العالم القروي ورشا مفتوحا للتنمية.

وهناك لا بد من التنويه بمجهود الحكومة في هذا الإطار، ونسجل بارتياح كبير ما تحقق كما جاء على لسانكم بعد قليل، أن الأرقام التي تحققت مقارنة مع سنة 1994 هي فعلا جد مهمة مثلا الطرق بالعالم القروي 78% فهي تحققت منذ 1994 إلى 2014 يعني عوضا عن 34% التي كانت 1994، الماء الشروب 95% سنة 2013 بدل 34% في 1994، الكهرباء القروية... إلى آخره .

كل هذه الأرقام جعلتني أطرح سؤالا كبيرا، مع الأسف رغم المجهود الكبير للدولة فتنمية العالم القروي والمناطق الجبلية والنائية تؤكد في السنوات الأخيرة أن العالم القروي يعيش وضعية احتقان سوسيو اقتصادي نتيجة الأزمة الاقتصادية والإقصاء والتمهيش والضغط والاختلالات البنوية، التي طبعت تدبير الشأن المحلي، فأصبحت القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ترتبط ارتباطا وثيقا بقضايا الهوية، وباعتبار أن سكان العالم القروي يعانون من التهميش على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي فينبغي توفير فرص العمل وشروط العيش الكريم لهم، وصيانة حقوقهم المدنية والثقافية في إطار الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

حان الوقت، السيد رئيس الحكومة، للدولة أن تضاعف جهودها لتحسين البنية التحتية للمناطق القروية من خلال تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل في البوادي والقرى وبناء المزيد من المراكز الصحية والمدارس وتعبيد الطرق واستكمال برنامج الماء الشروب والنقل المدرسي وجميع الخدمات اللازمة وكذلك وسائل الراحة لضمان كرامة المواطن القروي.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى إعطاء الجهة دورها الحقيقي وتنزيل كل مراسيمها، لأنه من شأنه أن يساهم في النهوض بالعالم القروي وأن التهميش هو نتيجة طبيعية للمركزية، خصوصا في بلد شاسع ومترامي الأطراف مثل المغرب، إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرى أن تنمية المناطق القروية

بصلاحياتها في تدبير الشأن الجهوي والمحلي، بدل الاستثمار في إدارة شؤون هذه المناطق من المكاتب المركزية.

وفي هذا الإطار، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، عن مصير صندوق التضامن بين الجهات، وهو الغائب الأكبر لا في الميزانية اللي دوزنا ولا حتى في الميزانية الماضية السيد رئيس الحكومة.

ثانيا، تفعيل ميثاق عدم التمركز ونقل الصلاحيات إلى المسؤولين الإداريين الجهويين والمحليين حتى يجد المنتخب محورا مباشرا قادرا على اتخاذ القرار وصناعته.

ثالثا، مراجعة معايير التوزيع الميزانية على الجهات والجماعات وفق الحصاص التنموي، ووضع الاستثمار فيه معايير غير منصفة.

رابعا، تفعيل برامج الحد من الفوارق المحلية والاجتماعية من خلال التزام القطاعات الحكومية المعنية بتخصيص اعتمادات مستحقة لصندوق تنمية المناطق القروية والجبلية على غرار الجهات التي التزمت بمجبتها.

خامسا، التعجيل بإخراج قانون الجبل إلى حيز الوجود لإنصاف المناطق الجبلية التي لا ملجأ لها إلا الموارد الغابوية، مطالبين في هذا الصدد بإعفاء ساكنة هذه المناطق المتابعين بالدعائر الغابوية، خاصة الذين لم يتورطوا في إحراق الغابة أو في إتلافها، إلى جانب خلق بدائل اقتصادية لتمكينها من العيش الكريم، وبالتالي حماية الموارد الغابوية.

ختاما، ندعوكم، السيد رئيس الحكومة، إلى عقد مناظرة وطنية حول تنمية المناطق القروية والجبلية والغابوية لبلورة مخطط وطني، يلحق هذه المناطق بمسار التنمية، علما أن المواطن اليوم قادر على تفهم تأخر ثمار التنمية ولكن شريطة أن يثق أنها في الطريق إليه، فلنزرع هذه الثقة من أجل مجتمع قروي مستقر.

السيد رئيس الحكومة،

حقيقة بلادنا امشأت استثمرت أموال طائلة ووصلت لواحد العدد ديال المناطق اللي كانت محجورة، وصلتها الطرق، كابين موائ الحمد لله، كابين مطارات، وهاذ الجهات راه كيف ما قالوا الإخوان الاستثمارات كلها غير مركزة في جوج الجهات ولا 3، احنا اعطينا واحد الاستثمارات كثيرة وصلنا المطارات وصلنا الموائ في جهات أخرى نعطيوها حتى هي المقاولات لا الوطنية ولا الأجنبية ونديرو تحفيظات، ونعطيهم يخدموا في هذيك المناطق باش يشغلوا لنا أولاد هذيك المناطق اللي هي أهملناها في واحد المدة طويلة.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس المحترم.



يخص العالم القروي كثيرة والاتقائية كنعني هاذ البرنامج ديال 50 مليار، راه 50 مليار هي برامج دابا وزارة التجهيز غادي تدير الطرق، وزارة الكهرباء عندنا برامج الكهرباء، عندنا برامج في الصحة، عندنا برامج... كيفاش نحققو الإلتقائية ديال هاذ البرامج؟ نجمعوها كلها وكنعطينا 50 مليار، كلها موجهة إلى العالم القروي.

إذن هذا هو الجديد في هاذ البرنامج بالخصوص، ولكن يمكن نقول بأنه فيما يخص الطرق، هاذ البرنامج يهدف إلى إنجاز 22 ألف كلم من الطرق والمسالك القروية: 27 مليار درهم، وإحداث 276 من المنشآت الفنية يعني القناطر وغيرها مرتبطة بالطرق مليار درهم، وكذا إعادة تأهيل 9600 كلم من الطرق بـ 8 المليار درهم بميزانية إجمالية كلها بـ 36 مليار درهم، تستهدف 3,4 مليون مستفيد، بالإضافة إلى ذلك هاذ البرنامج سيم 728 مشروع توسعة وإعادة تأهيل شبكات الماء الصالح للشرب وربط 144 مشروعا فرديا، 9511 نقطة ماء بتكلفة مالية تقدر بـ 5 مليار درهم تقريبا لصالح مليون مستفيد ونصف تقريبا.

تم تغطية حاجيات الكهرباء بـ 1504 دوار من خلال مشاريع الربط الفردية، لأن وحا المشكل ديال هاذ القضية ديال الكهرباء ديال العالم القروي، هو الأرقام عالية نسبة عالية جدا، ولكن عالية بمعنى للدوار، والدوار عادة يكون الديور مفرقين، فباش توصل كل فرد، فرد فلها عمل، فذلك هو على مستوى الدواوير أكثر من 94% من الكهرباء، ولكن على مستوى الأفراد أقل من ذلك، بسبب هاذ الإشكال، فهاذ هنا غادي نحاول نعالج جزء من هاذ التأخر في هاذ المسألة عن طريق الربط الفردي وأيضا الإنارة العمومية.

وأيضا في مجال الصحة، سيستفيد 17 ألف دوار يعاني من العجز في مجال الصحة من مشاريع متعددة ميزانية قدرها مليار ونصف تقريبا لفائدة 6 ملايين مستفيد، وهكذا من المتوقع إنجاز 523 مركز مستوصف، 424 منزل للطايم الطبي القروي، 232 مركز صحي، 67 مستشفى بين جماعاتي، 176 دار للولادة، وكذا 396 وحدة طبية متنقلة، واقتناء 447 سيارة إسعاف، وبالمناسبة هاذ الوحدات الطبية المتنقلة أصبحت واحد الأداة جديدة اللي يمكن تخفف من هاذ الولوجية، ضعف ولوجيات عدد من السكان في العالم القروي للخدمات الصحية، لأن من الصعب تقريب الوحدات الصحية إلى جميع الساكنة بسبب التشتت ديال الدواوير وديال المساكن، وبالتالي هاذ الوحدات المتنقلة غنمكنا وحا ما يكونش عندنا مركز صحي، وحا ما يكونش عندنا مستوصف، وحا ما يكونش ممرض في عين المكان أو طبيب، ولكن هاذ الوحدات عن طريق برنامج كيشي عند الساكنة وكيجمعوا وكيدبر الفحص وكيوهمهم آذاك للمراكز المتقدمة الضرورية، وبدات هاذ الوحدات الصحية المتنقلة بدأت عملها، ولكن فهاذ 2017 و 2018 غيتعطى لها الدعم أكثر باش تولى بوتيرة أكبر، إذن هذا جانب أول.

والجبلية ليس بالأمر المستحيل، إذ أن الإرادة السياسية موجودة لتنمية العالم القروي، وجل هذه المناطق تتوفر على مؤهلات طبيعية وسياحية هائلة وعلى موارد بشرية مهمة.

وعليه، فإننا نوه بالمقاربة المعتمدة حاليا، والتي تتوجه نحو التأهيل الترابي في شقيه المتعلق بفك العزلة والتمويل لبرامج التنمية المندمجة للسياحة القروية والذي هم 22 إقليم، لذلك نطالب أن تستفيد المناطق الجبلية الأخرى كتنغير، تارودانت، تطوان، الناظور، الديروش، بركان... إلخ، من هذه البرامج وغيرها، الأقاليم ذات الطابع الجبلي والتي لم تستفد من إمكانيات هذا الصندوق.

صندوق التنمية القروية، السيد الرئيس، والمناطق الجبلية يتحمل مسؤولية كبرى في فك العزلة، وهو أصبح الآن كذلك عن العالم القروي المهمش، والذي لم يستفد من حقه في التنمية، وهي مناسبة لكي نطالب داخل فريقنا بضرورة الإسراع بإحداث وإخراج وكالة تنمية الأقاليم الجبلية إلى حيز الوجود، هذه كانت جاءت في خطاب 2013 لجلالة الملك فيما يتعلق بإحداث هذه الوكالة، تشتغل على برامج واضحة لتنمية الجبل وجعله في ركب التنمية مستقبلا.

وكذلك إني أطالب بمناظرة وطنية - كما جاء بها الأخ اللي قبلي السي السباعي - حول تنمية المناطق القروية والجبلية وكيفية التغلب على كل المشاكل التي يعاني منها ذلك المستضعف الساكن في الجبال، والذي يعاني كل يوم من مشاكل جمّة في عيشه وفي طريقة معاملته مع إخوانه وحتى ذلك اللي كنا نتعرفو قبل، ما يسمى بالتوزيع ما بقاتش، ما بقاتش الناس تبتعاونوا مع بعضهم، هناك واحد الشرح فضيع ما بين المجتمع داخل العالم القروي.

فأرجو أن يكون الاهتمام من خلال هذه المناظرة أن نضع اليد على المشاكل الحقيقية التي تعاني منها الساكنة في العالم القروي. وشكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للرد على التعقيبات.

**السيد رئيس الحكومة:**

شكرا جزيلًا، أشكر جميع السادة المستشارين الذين تدخلوا في التعقيب في هذا الموضوع المهم.

أنا ما ابغيتش.. أنا الأرقام مسجلة والبرامج كائنة، ولكن أنا ما ابغيتش تنقل الخطاب ديالي بالأرقام، الهدف هو نعطيو أشنو هي المميزات ديال الإستراتيجية الجديدة اللي حضرت عليها والتي هي الإلتقائية واللامركزية عن طريق الاهتمام بالتنفيذ والمتابعة والتقييم على المستوى الجهوي والترابي وأيضا نظام الحكامة، هذا هو الجديد في هاذ البرنامج، وإلا البرامج فيما

هو الناس اللي فيه هما اللي كيوكلوا ويغذيو المغرب إلى جينا في العمق، لأن الفلاحة من تماجات، أيضا حتى الكسبية من تماكتجي، فلذلك هاذو عندهم واحد الدور كبير، فالعناية بهم واجب علينا وواجب على الحكومة، وغادي إن شاء الله نديرو جهود باش نضاعف الإنجاز ونمشيو في التسريع ديال الإنجاز ديال هاذ البرامج لأن المشكل دائما كتكون في بعض البرامج هو الإنجاز في الوقت المناسب، والإنجاز بالمعايير المطلوبة، وهاذ الشي اللي غادي نحرصو عليه، الإنجاز في الوقت المناسب والمعايير المطلوبة وأيضا حتى الدعم اللي كيتعطى لهاد البرامج يتضاعف ونسيرو في المجال المدر للدخل، بمعنى إنشاء مشاريع مدرة للدخل، إما في إطار الفلاحة التضامنية وإما في إطار التعاونيات، والحمد لله اليوم التعاونيات ولى عندها دور كبير، خاصنا مزيد من دعم هاذ التعاونيات في العالم القروي اللي كتوفر الشغل للنساء وأيضا للرجال في العالم القروي باش يمكن ينتجوا ويكون عندهم مدخول كيعطيهم العيش الكريم والشريف.

مرة أخرى أريد أن أشكر جميع السيدات والسادة المستشارين، وليس فقط الملاحظات اللي ابدتها والاقتراحات التي أبدتها محمة بالنسبة لنا، ولكن باقي كنتنظر الإخوان اللي واعدوني باش يعطوني الملاحظات ديالهم مكتوبة سنتنظرها، وأعدكم باش نمشيو في المنهجية التشاركية اللي اهضرت عليها فيما يخص الإستراتيجية الوطنية للتشغيل، وأيضا أي واحد من السادة والسيدات المستشارين اللي عندهم مزيد إما من المعطيات أو إما شكايات ديال المواطنين أو الاقتراحات، نحن مستعدون لسماعها إما السادة والسيدات الوزراء أعضاء الحكومة المعنيين بمشيو عندهم وإما حتى أنا شخصيا نستقبل أي واحد منكم باش نسمعوا، باش يمكن تفعلوا هاذ المقاربة التشاركية، لا نريد إلا الكرامة لمواطنينا، مزيد من التنمية الوطنية ومزيد من الرفعة لمغربنا كي نعزز به جميعا، كما نعزز به اليوم ونفخر به اليوم، نريد أن نزداد فخرا به في المستقبل واعتزازا به في المستقبل. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد الرئيس:**

شكرا جزيلا السيد الرئيس المحترم.

أشكركم جميعا على مساهمتكم السيدات والسادة المستشارين والسيدات والسادة الوزراء.

**وأعلن عن رفع الجلسة.**

جانب ثاني، خاص نقول بأنه على المستوى العام هاذ البرنامج الوطني لـ 2016-2022 لمحاربة الفوارق الاجتماعية والمالية في العالم القروي اللي اهضرتنا عليه، غادي المشروع فيه 20800 مشروع لفائدة 12 مليون مواطن يقطنون في 24000 دوار من مجموع الذين سنتوجه إليهم هاذ العمليات فهاذ الخمس سنوات.

ولكن أريد أيضا أن أشير هنا إلى أداة من أدوات ديال محاربة الفقر والهشاشة وأيضا الخاص بالعالم القروي، وأيضا متوجه للعالم القروي وهو الفلاحة التضامنية اللي اهضرت عليها منذ قليل، الفلاحة التضامنية محمة جدا لأن فيها رفع القدرات، فيها التأهيل، فيها الدعم والمواكبة باش يمكن تدار واحد الفلاحة مدرة للدخل وتضامنية بين عدد من صغار الفلاحين، وبالتالي فالمشروع فيه 297 مشروع باستثمار 6 مليار ونصف درهم لفائدة 130000 من صغار الفلاحين على مساحة 400000 هكتار، وأظن بأن هذا واحد المجال بدا منذ سنوات، ولكن الآن غنعطيوه دعم أكثر عن طريق مضاعفة الميزانية، عن طريق مضاعفة الجهد باش يوصل للجهات المعنية.

ولكن أريد أن أشير إلى مسألة أيضا اللي محمة وهي أشيرنا لها في البرنامج الحكومي، دائما التعمير كيطرح في المجال القروي إشكالات لا ديال مخططات التعمير البرامج ولا أيضا في دعم المواطنين باش يمكن للمساعدة المعمارية باش يمكن يديرو التصاميم الضرورية ويحصلوا على التراخيص الضرورية.

ومن هنا جا البرنامج الحكومي بالمساعدة المجانية المعمارية لفائدة العالم القروي، وهاذي غادي تبدأ، الدولة غادي تخلص على الناس باش يمكن هما يديرو التصاميم المعمارية ديالهم مجانا وينجزوا أيضا التصاميم ديال إعادة هيكلة الدواوير مجانا، وهذا باش يمكن نسرعو هاذ الوتيرة اللي هي بطيئة جدا، لأن كين ناس اللي ابغا يدير التصميم ولكن ما عندوش الإمكانيات باش يخلص الثمن ديال التصميم والتسجيل ولا غيرها، وبالتالي تطوعت الدولة وهاذ الشي جنبناه في البرنامج الحكومي وغادي نسرعو الإنجاز ديالو أخذا بعين الاعتبار خصوصية العالم القروي.

بالمناسبة أنا راه نشأت في العالم القروي السنوات الأولى من العمر ديالي في العالم القروي، في "إداومنو" وباقي كيسمعوني الناس ديال "إداومنو"، حيث كان الوالد الله يرحمو كان عندو مدرسة عتيقة هناك كان هو الأستاذ ديال المدرسة العتيقة، ونشأت في العالم القروي ولا يزال عندي واحد الحنين إلى هاذ العالم القروي وعطف كبير، اعلاش؟ لأن فعلا